وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ
تخصص تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماسترتحت عنوان

سياسة التعريب في الجزائرودورها في الحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية (1965_1978)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من اعداد الطلبة:

- مهني اكرام
- معمري مروة

اشراف الأستاذ:

- مهني عبد المجيد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بليدي خليدة	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
عبد المجيد مهني	أستاذ محاضر -ب-	مشرفا ومقررا
بوكاف فريدة	أستاذ مساعد -أ-	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية:2023/2022

شكر وتقدير

قال الله تعالى " **لئن شكرتم لأزيدنكم** " (سورة إبراهيم الاية 07)

نحمد الله حمدا كثيرا الذي كان بعطاءه كريما ونسأله التوفيق في هذا العمل، ومن دواعي السرور أن نتوجه بخالص الشكر والامتنان للأستاذ المشرف " **عبد المجيد محني** " لقبوله الاشراف على هذا العمل المتواضع والذي خصه بالكثير من الملاحظات والتوجيهات.

وشكرا جزيلا لكل من ساعدنا من قريب وبعيد وارشادنا في اعداد هاته المذكرة ولو بحرف.

مقدمة:

التعريف بالموضوع

لا تكتسب الأمم كينونتها الا باللغة فاللغة وجدان الامة ووجودها و رسالتها ووعاء فكرها و تاريخها وانتصاراتها فهي عباءة الرؤية كما يقول النفري حيث تعد اللغة ابرز المظاهر الثقافية للمجتمعات الإنسانية وهي تمثل اهم ملمح مميز لها لما تحمله الفاظها من دلالات و معاني تنطوي على روح وفكر المتكلمين بها لذلك ارتبط خلود الأمم بخلود لسانها و لا زالت اللغة العربية ذات شان و مكانة في بلاد المغرب و الجزائر خاصة منذ ان رافقت طلائع الفاتحين اللذين حملوا معهم امانة الدين مبشرين به و داعين اليه فسرعان ما انشرحت له الصدور و اعتنقت النفوس فنشطت الهمم لتعلم اللغة العربية و فهمها و لم تكن سياسة التعريب مجرد وصفات إدارية كرست إرادة السلطة و خيراتها و توجهاتها بل امتد تأثيرها الى الكثير من الخيرات الثقافية و التعليمية و الاقتصادية و حتى السياسية و اثر بشكل واضح على الأنماط المعيشية و الفكرية للكثير و اثر بشكل واضح على الأنماط المعيشية و الفكرية للكثير من الجزائريين و قد كانت الجهود كبيرة من قبل السلطات عقب الاستقلال لإعادة الاعتبار للغة العربية التي تعرضت على مر عقود لحملات متواصلة من التهميش و هذه المساعي لإعادة الاعتبار للغة بوصفها احد اهم ركائز و مقومات الهوية الوطنية و مطلب شعبي حساس لم يكن ممكنا تجاهله فقد كان تبني سياسة تعريب حتمية فرضتها الالتزامات بعد الاستقلال حيث تعد هاته الفترة من اخطر المراحل التي مرت بها الجزائر فقد كان التعليم يتخبط في مشاكل كثيرة الامر الذي أدى بالجزائر الى اتباع سياسة التعريب كاستراتيجية ومشروع وطني من اجل ان تكون اللغة العربية لغة العلم و التعليم و الفكر و الإدارة و ذلك بوضع جملة من الإجراءات في ميدان التعليم متحدية بذلك الظروف الصعبة التي تعانيها بعد الاستقلال ليصبح لهاته السياسة علاقة وطيدة بشخصية الوطنية الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع

اما عن اختيار موضوع سياسة التعريب ودورها في الحفاظ على المقومات الشخصية الجزائرية (1965-1978) يرضع لعدة أسباب موضوعية تمثلت في محاولة إزالة الغموض عن سياسة التعريب فعن طريق الصدفة تبادرت اذهاننا جملة من التساؤلات الى ان تكونت لدينا إشكالية الموضوع:

اشكالية البحث

وجوهر الإشكالية التي سنعالجها في هذا البحث الى أي مدى اثرت سياسة التعريب في المقومات الشخصية الجزائرية في الفترة الممتدة من (1965-1978) وبسبب تشعب الموضوع وتعدد وجهات النظر نطرح الكثير من التساؤلات أهمها:

_ما هي سياسة التعريب وأهميتها وما هو واقع هاته السياسة في الجزائروكيف اثرت على الشخصية الوطنية الجزائرية في الفترة (1965-1978)؟

وتندرج على هاته الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية وهي:

_ماهي خلفيات التعريب في الجزائر وأثره؟

_وما علاقته بالهوية الوطنية الجزائرية؟

_المناهج المتبعة:

وتتطلب الدراسة منهجية مختلفة للإلمام بجزيئاتها وتفاصيلها حيث تم الاعتماد على المنهج التاريخي المعتمد على الجانب التحليلي والمنهج الاستقرائي القائم على استقراء المادة العلمية.

الصعوبات التي واجهت البحث:

بالنسبة للصعوبات المعترضة منها ما هو مرتبط بجمع المادة العلمية متشعبة ومنها ما هو مرتبط بالتركيب التاريخي ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- وكأي بحث لا بد ان تكون بعض الصعوبات وهذه الصعوبات لا تخرج في مجملها عن تلك التي يمكن ان يتلقاها أي باحث وخاصة المتعلقة بفهم المصطلحات الموجودة في بعض المراجع.
- عبئ التنقل بصفة دورية الى المكتبات للحصول على المصادر والمراجع.
- قلة المراجع والمصادر في هذا الميدان وصعوبة الحصول عليها الا اننا استطعنا انجاز هذا

وللإجابة عن هاته الإشكالية تطرقنا الى خطة عمل مقسمة الى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

تحدثنا في مقدمة البحث عن أسباب اختيار الموضوع وإشكالية البحث والمنهج المتبع.

اما الفصل الأول تم تقسيمه الى ثلاث مباحث المبحث الأول تحدثنا فيه عن مفهوم التعريب لغة واصطلاحا والمبحث الثاني تحدثنا فيه عن مجالات التعريب (تعريب تلفزة وتعريب إذاعة وتعريب الصحف والجرائد والمجلات وتعريب التعليم الابتدائي والتعليم العالي) اما المبحث الثالث فتحدثنا فيه عن أهمية التعريب (الأهمية القومية للتعريب والأهمية اللغوية للتعريب وأهمية التعريب العلمية).

اما بالنسبة للفصل الثاني بعنوان مسيرة التعريب في الجزائر حيث تحدثنا في المبحث الأول عن (تطورات التعريب بين 1962-1965) والمبحث الثاني تحدثنا عن (تطورات التعريب بين 1965-1968) اما المبحث الثالث (تطورات التعريب بين 1968-1978).

اما الفصل الثالث بعنوان واقع التعريب في الجزائر حيث تناولنا في المبحث الأول (دور المؤسسات الدينية في التعريب) والمبحث الثاني (الصراع حول التعريب في الجزائر) والمبحث الثالث (دور التعريب في الحفاظ على المقومات الشخصية) وفي الأخير أنهينا بحثنا بخاتمة تضم اهم النتائج التي توصلنا اليها.

وبطبيعة الحال اعتمدنا في صياغة هذا العمل المتواضع على مادة علمية مكونة من مصادر ومراجع أهمها:

- اثار الامام محمد البشير الابراهيمي، اثار الامام ابن باديس اما المراجع كتاب التعريب في الجزائر لعبد الرحمان سلامة المسألة الثقافية في الجزائر لناصر الدين سعيدوني، عثمان سعدي، عروبة الجزائر عبر التاريخ طبعة 2 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985 , رتيبة صبحي بإشراف د. عبد الغاني مغربي، مساهمة في دراسة التعريب بين الواقع والافاق والوثائق(أطروحة ماجستير) , محمد الطاهر زرهواني وضعية التعليم اثناء السنة الأولى من الاستقلال التحدي الكبير المجلس الأعلى للغة العربية 2005,ج.ت و النصوص الأساسية جبهة التحرير 1954-1962 ,وزارة التعليم الابتدائي و الثانوي (بيانات إحصائية لسنة 1979-1980 ع 18 مارس 1980 وزارة التعليم الابتدائي و الثانوي 1980) , مليكة بودالية تقديم محمد جيجلي المدرسة الجزائرية ابن بديس المؤسسة الوطنية للطباعة الجزائرية 1989.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	أ – ج
الفصل الأول: لمحة عامة عن التعريب	1
المبحث الأول: مفهوم التعريب	1
1. مفهوم التعريب	1
أ. لغة	1
ب. اصطلاحا	2
المبحث الثاني: مجالات التعريب	3
1. تعريب الاعلام	3
أ. تعريب التلفزة	3
ب. تعريب الإذاعة	3
ج. تعريب الصحف والجرائد والمجلات	4
2. تعريب التعليم	5
أ. تعريب التعليم الابتدائي	5
ب. تعريب التعليم المتوسط	7
ج. تعريب التعليم الثانوي	7
د. تعريب التعليم العالي	8
المبحث الثالث: أهمية التعريب	9
1. الأهمية القومية للتعريب	9
2. الأهمية اللغوية للتعريب	10
3. أهمية التعريب العلمية	11
الفصل الثاني: واقع التعريب في الجزائر	15
المبحث الأول: تطورات التعريب في الفترة (1962-1965)	
1. واقع التعريب وتطوره في ميداني التعليم العام والعالي (62-65)	15

المبحث الثاني: تطورات التعريب (1965-1968)	21
1. تعريب راسي	22
2. تعريب محلي جغرافي	22
3. تعريب نقطي او تدرج جزئي	23
المبحث الثالث: تطورات التعريب في الفترة (1968-1978)	25
1. التطورات السياسية والاقتصادية للجزائر وتأثيرها على توجهات سياستها اللغوية.	28
2. التطور الميداني للتعريب في مختلف القطاعات (1968-1973)	37
أ. تطور سياسة التعريب بالإدارة العمومية من خلال دراسة نقدية تحليلية لقرارات وقوانين رسمي (1968-1973)	41
ب. تطور التعريب الميداني في التعليم العام والتقني	46
ج. المسألة اللغوية في ظل التحول لخيارات التعريب الكبرى الشاملة (1973-1976)	51
الفصل الثالث: التعريب والهوية.	56
المبحث الأول: علاقة التعريب بالهوية الجزائرية	56
المبحث الثاني: التعريب ودوره في الحفاظ على الشخصية الوطنية	58
خاتمة	64

الفصل الأول:
لمحة عامة عن التعريب

المبحث الأول: مفهوم التعريب (لغة واصطلاحا)

1. مفهوم التعريب:

أ. لغة:

حظيت قضية تحديد مفهوم التعريب باهتمام العديد من الباحثين سواء كان ذلك عند القدامى او المحدثين إذ تضمنت كلمة تعريب في القواميس العربية دلالات متعددة فهي مصدر للفعل عرب فهذا صاحب لسان العرب يقول في تعريفه للتعريب " الاعراب معناهما واحد ويقال عرب فلان منطقه أي هذبه من اللحن ونجد أيضا أفصح الصبي منطقه أي فهمت ما يقول أو اول ما يتكلم والتعريب الاسمي الاعجمي ان تتفوه به العرب على مناهيجها".[1]

اما في القاموس المحيط لفيروز آبادي نجد ان التعريب هو تهذيب المنطق من اللحن.[2]

ونجد أيضا ان التعريب يقصد به نقل من أجنبي الى العربية.[3]

والتعريب هو اسم أصله عرب وهو يعيني التكلم باللغة العربية ولم يلحن ونقول عرب الكتاب ونحوه: نقله من اللغة الأجنبية الى اللغة العربية ونقول عرب عليه فعله: قبحه عليه، ونقول عرب من صاحبه: احتج له وتكلم عنه.[4]

ب. اصطلاحا:

هو نقل الكلمة الأجنبية ومعناها الى اللغة العربية كما هي دون تغيير فيها، او مع اجراء تغيير وتعديل عليها حتى ينسجم نطقها مع النظامين الصوتي والصرفي.

وعندما ينقل اللفظ الأجنبي كما هو يسمى دخيلا وعند التغيير فيه يسمى معرب، والتعريب بهذا المعنى هو عملية لغوية تساهم في اغناء واثراء اللغة العربية بمفرداتها عملية وتقنية وحضرية حديثة.[5]

---

[1] ابن منظور. لسان العرب طبعة 01 بيروت 1292م دار صادر ج 01 ص 588-589.

[2] الفيروز ابادي. القاموس المحيط. بيروت، دار الجيل جزء واحد ص 106.

[3] المنجد في اللغة طبعة 27 لسنة 1984. دار المشرق ص 495.

[4] فؤاد اقزام البستاني، منجد الطلب، طبعة 23 دار المشرق بيروت 1956 ص 466.

[5] ال ايمان سعيد المصطلح عند رفعه طهطاوي، القاهرة مكتبة الادب 2006 ص 95.

وهناك من جعل منه نقل نص من لغة اجنبية الى اللغة العربية، وهو بهذا المعنى مقابل لمعنى الترجمة

كما نجد من جعل منه استخداما للغة العربية لغة الإدارة او التدريس او لكلاهما، واستخدام بهذا المعنى اول مرة زمن الخليفة الاموي عبد المالك ابن مروان سنة 646-750م حيث امر بتعريب الدواوين بعد توليه الخلافة سنة 65 هـ كما استخدم لفظ تعريب في القرن 20 بعد استقلال الأقطار العربية التي اثرت استخدام لغتها العربية بدلا من لغات الاستعمار.[1]

وهناك من يقول ان التعريب هو جعل المجتمع لغته وتقاليده عربيا وبعضهما يخص به المصطلح العلمي المعرب وهناك من يرى انه تهيئة اللغة وتنميتها وتطويرها لتصير بنظامها قادرة على ان تقوم بالوظائف التعبيرية التي تقوم بها لغات أخرى. [2]

[1] علي القاسمي عالم المصطلح اسسه النظرية، مكتبة لبنان، ناشرون طبعة 01 2008 ص 110.

[2] صالح بالعيد فقه اللغة العربية دار هومة. 2003 ص 83.

المبحث الثاني: مجالات التعريب

تعتبر قضية التعريب قضية قديمة وحديثة في الوقت نفسه، قيمة لان الاستعمار الفرنسي حاول القضاء على الهوية الجزائرية فكانت اللغة العربية هي المستهدفة أساسا لأنها كانت تمثل أحد الثوابت الأساسية لهذه الهوية، وحديثة لأنها ظهرت كقضية ملحة غداة الاستقلال، وذلك بسبب انتقال المجتمع الجزائري من الوضعية الاستعمارية الى الوضعية المستقلة وعلى هذا الأساس عملت الجزائر على تعريب بعض المجالات التي أهمها التلفزة الإذاعة الصحف الجرائد المجلات.

01. تعريف الاعلام الجزائري:

أ. تعريب التلفزة:

إن للتلفزة جاذبية كبيرة مقارنة بوسائل الاعلام الأخرى فان التلفزيون يمثل الأداة الرئيسية لتعلم اللغة العربية خاصة بان نسبة الامية تمثل 80% من مجموع السكان فعن طريق الصورة والصوت وبأسلوب فني جذاب يمكن تقديم خدمات كبيرة في تعلم اللغة العربية ولهذا نلاحظ ان الحكم على نجاح برنامج ما يقاس باللغة التي يقام بها.[1]

ولهذا فإن القنوات التليفزيونية العربية تسعى بشكل متعاون على تعليم مبادئ اللغة العربية لمتتبعيها بمنهجية جذابة فهذه الوسيلة الاعلانية إذا وجهت توجيها صحيحا تكون نتائجها إيجابية والعكس إذا وجهت توجيهات خاطئة تكون سلبية وهو ما ينطبق تماما على دور هذه الوسيلة (التليفزيون)في نشر وتعميم اللغة العربية.

ب. تعريب الإذاعة:

يعد الارسال من أهم وسائل الاتصال الجماهيري ولقد لجأت إليه الجزائر قبل الاستقلال كما أن أهميتها تأتي في العدد الكبير من الأميين الذين يتابعونها وعلى ذلك اعتبر البث الإذاعي من أهم وسائل الاعلام في نشر وتعميم اللغة العربية منذ إنشائه الى اليوم وهكذا كانت الإذاعة أفضل وسيلة في تعميم اللغة العربية لأسباب

[1] حسين قاري، وسائل الاعلام في نشر اللغة العربية في الجزائر يوم دراسي حول دور وسائل الاعلام في نشر اللغة العربية وترقيتها، الجزائر 2004 المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر ص 76.

أهمها أنها تخاطب عامة الناس فهي لا توجه خطابها للمثقفين فقط على عكس الصحف التي تتطلب حسن القراءة فضلا عن تنوع البرامج التي تمس الحياة اليومية للمواطن مباشرة.

وبالرغم من ارتفاع نسبة الأمية التي بلغت 80% إلا أن الشعب كانت لديه قدرة استيعابية كبيرة للغة العربية الفصحى وإن لم تكن لديه القدرة التعبيرية وبهذا فإن الإذاعة قد ساهمت في تعريف المواطن البسيط مفردات الاختيارات السياسية والثقافية والاقتصادية وهذا في شكل حصص تعليمية وإخبارية فجعلت فئة الشباب تتابعها وتتزود بثروة لغوية مفيدة في الدراسة.[1]

ج. تعريب الصحف والجرائد والمجلات:

خضعت الجزائر للاستعمار حيث تراجعت اللغة العربية وكانت الفرنسية هي لغة الصحافة والإدارة كما أطلقت شكوك بعدم وجود من يتعامل مع الصحف باللغة الفرنسية ومحاولة الانتقاء بالإرسال الإذاعي مادام يتعامل معه الأمي والمتعلم وهكذا اقتضى الأمر فبعد جريدة الشعب التي ظهرت في سنة 1962 تم إخراج مجلة الثقافة سنة 1970 والأصالة والألوان والوحدة كما تم تعريب يومية النصر ابتداء من سنة 1972 ثم الجمهور في الغرب الجزائري ابتداء من سنة 1998 والذي سمح بحرية الصحافة وبهذا اندمج المواطن مع الصحافة باللغة العربية.[2]

02. تعريب التعليم:

إن فترة غداة الاستقلال من أخطر المراحل التي مرت بها المدرسة الجزائرية فقد كانت اللغة الفرنسية مفروضة في كل الميادين وفي هذه المرحلة كان التعليم يتخبط في مشاكل لا حصر لها لعدم التنظيم وقلة الإطارات ونقص الوسائل التربوية من كتب ووسائل اخرى والمقصود بتعريب التعليم تدريس جميع المواد باللغة العربية في جميع المراحل ونظرا لأهمية تعريب التعليم فقد بذلت الجزائر مجهودات جبارة في سبيل تعميم عملية التعريب.

أ. تعريب التعليم الابتدائي:

من مستلزمات التعريب أن تبدأ عملية التعريب في المدارس الابتدائية لأن هذه المرحلة هي الأنسب لغرس قواعد اللغة وفنونها في ملكة الطفل العقلية فترسخ وتصبح لغة تفكير ويستلزم هذا تعليمها في أولى المراحل التعليمية

---

[1] - مصطفى عاشور اللغة العربية من خلال الصحف بيروت 2001 دار الامل ص 112.

[2] حسين قادري، مرجع سابق ص 78-79

قبل غيرها من اللغات وكمت يقول عبد الله شريط عقل الطفل يطبع باللغة التي يتعلمها ويستعملها قبل غيرها من اللغات.[1]

ففي أول دخول مدرسي للجزائر بعد الاستقلال وذلك في سنة 1962-1963 عملت وزارة التربية على إدخال اللغة العربية في المستويات التعليمية من الابتدائي حتى التعليم العالي بحجم معين من الساعات حيث بلغت سبع ساعات في الأسبوع في التعليم الابتدائي وخمس ساعات في المتوسط والثانوي.[2]

لكن هذه الإجراءات لم تطبق نظاميا في تلك السنة أما في الدخول المدرسي الثاني سنة 1963-1964 فقد تقرر تعميم هذه العملية على المناطق التي لم يشملها التعريب.[3]

أما الدخول المدرسي الثالث سنة 1964-1965 تم تعريب السنة الأولى من التعليم الابتدائي تعريبا كاملا في سائر البرامج فقررت مادة التاريخ في السنة السادسة ابتدائي وإلغاء تدريس اللغة اللاتينية وارتفع عدد معلمي اللغة العربية الى 10961 [4]أما خلال سنة 1966-1967صدر قرار بتعريب السنة الثانية من التعليم الابتدائي تعريبا كاملا اما خلال سنة 1969 فقد أنشئت اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم وقد وضعت خطط رائدة في المجال التربوي تجسدت خلال عشرة سنوات من أهدافها ما يلي:

- جعل اللغة العربية الوحيدة في سائر مراحل التعليم
- اللغة العربية لا تشتما غلا كمادة اجنبية
- تعريب المدارس العليا ومعاهد المكونين.

وخلالها أجمعت معظم الأطراف على التعريب الشامل ودار نقاش واسع حول الطريقة التي ينبغي أن تتبع لتحقيق قريب شامل وتم تحديد الطرق المقترحة كالاتي:

- إتباع تعريب أفقي من السنة الأولى للتعليم الابتدائي ويأخذ سنة بعد سنة في التوسع حتى يوم التعليم بمراحل الابتدائي والمتوسط والثانوي وينقل الى الجامعة.

[1] عبد الله الركيبي الفركوفونيات مشرق ومغرب، دار الجزائر ص231.

[2] عبد الرحمان سلامة، التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1981 ص 72-73

[3] الطاهر زرهواني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال المؤسسة الوطنية للفنون مطبعة الجزائر 1993 ص 44.

[4] محمد العرجون، النظام التربوي الجزائري دار السلام للنشر والتوزيع ص 12.

- تعريب محلي جغرافي ينطلق من المناطق التي لم تتأثر بالثقافة الفرنسية الى حد كبير مثل المناطق الجنوبية.[1]
- تعريب نقطي يتم في مستويات معينة من التعليم الابتدائي والثانوي بنسبة محدودة ولم يشرع في تطبيق هذه الطريقة إلا بعد تبادل الرأي ولعل ما جعل تاريخ العمل بها يتأخر الى سنة 1971 أما في السنتين الثالثة والرابعة ابتدائي تعريبا كاملا مع إبقاء اللغة الفرنسية كلغة أجنبية.[2]

ب. تعريب التعليم المتوسط:

إن نجاح التعريب في التعليم الابتدائي يقتضي نجاح المرحلة المتوسطة ففي مرحلة التعليم المتوسط كانت المواد الأدبية تدرس بالعربية عدا الجغرافيا في حين المواد العلمية تدرس بالفرنسية كما عربت بعض الأسام في المتوسطة المزدوجة اللغة أما في سنة 1976هي سنة ميلاد المدرسة الجزائرية باستعادة لغتها وتجسيد التعريب في المتوسطة كما بلغت نسبة الأساتذة المعربين في هذه المرحلة 53.5 خلال موسم (1977-1978).[3]

ج. التعريب الثانوي:

التعليم الثانوي كان مختلف عن المرحلة الابتدائية والمتوسطة حيث كتن يعاني من قلة المعرب فالمستعمر لم يسمح للجزائريين بمواصلة التعليم بقدر يمكنهم من ممارسته في التعليم الثانوي بعد الاستقلال [4]

وأبرز ما تم في هذه المرحلة وإنشاء ثانويات معربة حيث تداعمت عن طريق الندوات والملتقيات وفي جوان 1968 تم الحصول على اول دفعة معربة من الثانويات التي شهدت تعريبا على شهادة البكالوريا وامدت الجامعة بدفعة معربة في التخصصات الادبية والعلمية.[5]

وفي بداية السبعينات اتخذت إجراءات في مجال التعريب وهي تعريب ثلث الاقسام العلمية أعلن ميثاق التربية سنة 1976 الذي نشر في الجريدة على تعريب التعليم في كل الاطوار وجعل اللغة الفرنسية لغة أجنبية محايدة[6].

د. تعريب التعليم العالي:

---

[1] عبد الرحمان سلامة، التعريب في الجزائر مرجع سابق ص 73.

[2] محمد العرجوم، مرجع سابق ص 15-16.

[3] عبد القادر فضيل، نظام التعليم في الجزائر، جسور للنشر والتوزيع ص 122.

[4] الطاهر زرهواني، التعليم في الجزائر، قبل وبعد الاستقلال ص 23.

[5] عدنان مهدي، التعليم في الجزائر, أصول و تحديات, دار المطبوعات في الجزائر ص 42

[6] عبد القادر فضيل، مرجع سابق ص 127.

إن التعريب في التعليم العالي كان مشابها للمراحل السابقة حيث سار بخطوات بطيئة خلال العقد الأول من الاستقلال حيث لم يكن في جامعة الجزائر سنة 1962 سوى قسم الدراسات استشرافية ثم تطور مع إنشاء معهد

معهد اللغة العربية سنه 1964 الى جانب قسم معرب في مدرسه الصحافة وقسم معرف للتاريخ واخر في القانون سنه 1967 وتدعيما للتعريب انشئت في ماي 1964 المدرسة العليا للترجمة والعرض منها هيئة للمترجمين.[1]

وضعت الوزراء خطه شامله لإصلاح التعليم العالي شرع تنفيذها في 1971- 1972 واتخذت التدابير هامه في شان التعريب حيث اجبر كل طالب يدرس اللغة الأجنبية متابعه دروس باللغة العربية في ماده تخصصهم مقدره حوالي 300 ساعة موزعه في سنوات التكوين متبعه قرار ينص بتعريب العلوم التطبيقية وفي سنة

1972-1973 تم تعريب قسم التاريخ تقريبا كاملا ثم الفلسفة ولكن- التعليم الشامل لم يتم الا في عام 1980 حيث تقرر تعريب كل العلوم الاجتماعية والإنسانية تعريبا كاملا.[2]

المبحث الثالث: أهمية التعريب

لقد تقاسمت الدول الاستعمارية الأوروبية البلاد العربية وفرضت عليها لغتها وحاولت طمس الثقافة العربية واجلال ثقافتها بشتى الطرق لكن الوعي المتنامي في هذه البلدان العربية أدى الى مكافحة الاستعمار وتحقيق الاستقلال والعودة الى اللغة العربية ولكن رغم زوال الاستعمار الا ان لغته لا تزال متداولة خاصة في الجامعات برغم ما تدعو اليه المجامع اللغوية من اعتماد اللغة العربية كالغة تدريس ولهذا فإن للتعريب أهمية عالمية ولغوية وقومية.

1. الأهمية القومية للتعريب:

اللغة عنوان الشخصية القومية المتفردة لكل امة من الأمم و هي مقومات وجودها ووحدتها وبقائها [3]فالاتصال بالعالم لا تقره التنمية الشاملة ان لم تكن اللغة القومية لغة العلوم والتقنيات الحديثة والتدريس في الجامعات والمعاهد خصوصا ولغة الحياة عموما فاللغة أداة التفكير و الكتابة و الاستعمال ولا ابداع الا باللغة القومية

[1] رابح تركي، جهود الجزائر في تعريب التعليم العالي 1962-1984, مجلة الثقافة العدد 04 دار النشر والتوزيع الجزائر ص 12.

[2] مولود قاسم، العربية وأساليب النهوض بها في الجزائر دار المشرق ص 25.

[3] علي القاسمي، علم المصطلح أساسه النظرية ص 118.

فبواسطتها ندون نتائج عقول أبنائها و ينقل تراثها من جيل الى جيل آخر[1] وبألفاظها و تراكيبها و دلالاتها فهي أداة اتصال تربط بين أجيال السابقة و اللاحقة فاستخدامها يؤدي الى وحدة الشعور و الفكر و الثقافة بين الافراد الناطقين بها و يلخصها من الاستعمار الذي ساهم في اصغائها ولا شك ان التفريط بها و التقصير في تنميتها سيلحق ضرر باللغة و اذا كانت النخب العلمية في البلاد تتثقف فان ذلك سيؤدي الى وجود ثقافات متباينة.[2]

2. الأهمية اللغوية للتعريب:

اللغة كائن حي يخضع الى القانون الاستعماري والإهمال في علوم الحياة فاذا استعملنا اللغة في تدريس العلوم والتقنيات فان هذا يؤدي الى موت تركيبها في ميدان الادب وموتها في ميدان العلوم حيث تصبح بعد فترة ناقصة، ولهذا فان مسؤولية الحفاظ عليها تقع على جيلها، فهي لغة قادرة على الاستجابة الى متطلبات العلم الحديث اذ ما استخدمناها في البحث والتدريس والتأليف.

فهي اللغة التي ورثناها منذ أكثر من 16 قرنا فالتعريب أثر على اللغة و ساهم في تنوع اساليبها وكذلك تنوع قواعدها واستراتيجيات تعلمها[3] وهناك أهمية لغوية أخرى و هي الخوض في الفاظ ترد الى لغات اجنبية وردها الى جذورها العربية وهذا يفتح و يساهم في اثراء الدراسات اللغوية المقارنة فقد تعرف الدارسون و الباحثون العرب على الكثير من الالفاظ المشكوك فيها وفي معرفة الفاظ غريبة و هي في الأصل عربية مثل مصطلحات المعادن[4] و لأهمية التعريب و ضرورته فان التوصيات حوله صدرت من كل مؤتمرات التعريب كما يساهم التعريب في اثراء اللغة العربية لدى الأستاذ حيث يتعمق بلغته اكثر مما يقتض.[5]

3. أهمية التعريب العلمية:

تتجلى أهمية التعريب العلمية في كونه يرتبط بالثقافة العربية الإسلامية في مواجهة التحديات لان اللغة العربية لغة ثقافة و حضارة و ليست لغة علم فقط لذلك فان أسباب عدم النهوض العلمي كحقيقة في عالمنا الإسلامي والعربي حتى لان هو ارتباط علومنا باللغة الأجنبية المستمر في سبيل الوصول الى المعرفة بدلا من ربطها باللغة العربية فان عزلت عن ماضيها في غربة عن تراثها و تاريخها و لغتها فحدث الانفصال الثقافي الذي زاد اليوم

---

[1] سمير فيصلي، المشكلة اللغوية العربية، طرابلس طبعة 01 1992 ص 95

[2] عبد الكريم خليفة اللغة العربية والتعليم في العصر الحديث دار الفرقان للنشر طبعة 03 ص 258-259

[3] عبد الكريم خليفة، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث مرجع سابق ص208

[4] علي القاسمي، علم المصطلح اسسه النظرية ص 120-121

[5] عبد الكريم خليفة مرجع سابق ص 210

بين العلم و حضارة الامة [1] ومن هنا فان للتعريب أهمية علمية على المستوى القومي اذ يرفد الامة بعلوم العصر و يساهم في تنمية المجتمع عامة, فيكون العلم في منازل الجميع مما يساعد على ازدياد الوعي و تنمي الجماهير عامة و لعل التعريب يساهم في فتح افاق علمية واسعة ويساهم في إيجاد التكنولوجيا وابداع المستغلين بالعلوم مما يؤهلهم للابتكار العلمي حيث يتعمقون في فهم التعريب بلغتهم لان اللغة القومية تكون بلغة الأفكار و الاحاسيس و من خلال التجارب التي قاست في الجامعات وجد ان أهمية التعريب في المستوى العلمي تساهم في انخفاض نسبة الرسوب إضافة الى ازدياد نسبة الوعي و الفهم ففي أوساط الستينات في الجامعة الامريكية في بيروت أجريت تجربة على مجموعة من الطلبة فالأولى تلقت المادة العلمية بالعربية و الأخرى بالإنجليزية بتوزيع متكافئ للطلبة فوجد ان نسبة الوعي و الفهم و الاستيعاب بالعربية 76% في حيث في ان الفهم في اللغة الإنجليزية 60% [2] أضاف الى ذلك فان تعريب العلوم له أهمية في الجانب المهني اذ التلقي باللغة الإنجليزية يخلق لدى الطبيب والصيدلي عزلة عن المجتمع لغويا و لقد تبنى مجمع اللغة العربية الأردني عملية التعليم العلمي الجامعي في الأردن بالتعاون مع الجامعة الأردنية و الأقسام المتخصصة فتوصلوا الى نتائج مفادها نسبة الرسوب في المواد التي تدرس باللغة العربية قليلة مقارنة باللغة الإنجليزية. [3]

[1] عبد الكريم خليفة، مرجع سابق ص 207.

[2] علي القاسمي علم المصطلح، مرجع سابق ص 206-207.

[3] عبد الكريم خليفة، مرجع سابق ص 208-209.

الفصل الثاني:

واقع التعريب في الجزائر

المبحث الأول: تطورات التعريب في الفترة (1962 – 1965):

1. و اقع التعريب وتطوره في ميداني التعليم العام والعالي:

في ظل الوضع المأساوي الذي ميز الجزائر غداة الاستقلال على كل الأصعدة, وعجز السلطة الفتية على احتواء الحجم الهائل من الدمار الذي خلفته الحرب التحريرية قلة الخبراء الجزائريين المتمرسين والمتخصصين بالإضافة للفوضى العارمة التي طغت على كل المجالات وعدم وجود رؤية وبرنامج شامل وعاجل لمعالجة هذه الظواهر المتفاقمة, باستثناء ماورد في وثيقة "ميثاق طرابلس " الذي حدد, على عجل ,التوجهات الكبرى للبالد في شتى المجالات, ومنها الجانب التعليمي, كانت القيادة الجزائرية مضطرة وحريصة على الاستفادة الفعالة من كل شيء يمكن أن يتوافر لديها, في خضم هذه الظروف القاهرة, خاصة وان كل اهتمامها كان موجها لتسيير الفترة الانتقالية والحفاظ على الاستقلال الهش, وصيانة وحدة البلاد من التهديدات الداخلية و المناورات الفرنسية المحتملة.

ورغم أن المشكل الثقافي واللغوي لم يكن مطروحا بوضوح وبحدة عند المسؤولين الجزائريين، بل ظل قضية هامشية يشوبها الكثير من الالتباس والغموض، إلا أن مسالة التعليم وتمكين جميع الجزائريين منه، كانت أولوية وضرورة قصوى، نجحت القيادة في كسب رهان تحقيقها، فالسنة الدراسية (1962-1963) انطلقت بعد شهر واحد من التأخير عن الموعد المعتاد.

إن أول دخول مدرسي بعد الاستقلال كان في الحقيقة تتمة للنظام التعليمي الاستعماري, فالنظام التربوي الذي تم تبنيه كان(مماثلا للنظام التربوي الفرنسي مع إدخال تعديلات هامة تخص ترجمة بعض البرامج إلى اللغة العربية وتغييرات في التوقيت المدرسي) [1]وكان واجبا توفير الإمكانيات اللازمة لتأطير التلاميذ الذين كانوا يتمدرسون في المدارس الفرنسية والبالغ عددهم سنة(61-62)574537 تلميذا في الابتدائي و28240 في الثانوي و2182 في التعليم العالي .[2]وبما أن معظم التلاميذ الجزائريين الذين كانوا في سن التمدرس, لم يكن لهم الحظ بالالتحاق بمقاعد الدراسة خلال الحقبة الاستعمارية, فقد كان لازما على الدولة الجزائرية أن تمنح لهم هذا الحق, مما يعني ضرورة توفير المزيد من المعلمين, ,إذ لم يكن متوفرا غداة الاستقلال أكثر من 161

[1] علي القاسمي علم المصطلح، مرجع سابق ص 206-207.

[2] عثمان سعدي. عروبة الجزائر عبر التاريخ طبعة 02 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985. ص 26

معلما و1547 مساعدا و1634 ممرنا. ومعظم الممرنين كانوا حاصلين على مستوى تعليمي محدود جدا (لم يتعد مستوى الرابعة متوسط)، ولم يخضعوا الي امتحان أو مسابقة لإثبات المستوى، ومعظمهم تلقى تكوينا شكليا في ورشات صيفية محدودة، وبسبب أنهم مثلوا الفئة الغالبة على القطاع التربوي (أكثر من 50.4% من مجموع المعلمين)، فقد أسندت إليهم في غالب الأحيان، مهمة تدريس اللغة العربية، وعلى نطاق واسع .[1]وخلال ذات الفترة نجد أن السلطات الجزائرية قد سمحت لأكثر من 425 معلما جزائريا بالانقطاع عن التعليم والالتحاق بمناصب إدارية أخرى.[2]

وقد كانت أعداد المعلمين الجزائريين بالفرنسية تفوق856 معلما، و3643 مساعدا و4855 ممرنا، واستفادت بالإضافة لذلك من خدمات2265 معلما، و4093 مساعدا، و744 ممرنا أجنبيا، معظمهم من الفرنسيين.[3]وظلت فرنسا بفضل بنود اتفاقية التعاون الثقافي والتقني المتضمنة في معاهدة ايفيان، محتفظة بحق إرسال المزيد من المتعاونين وذلك بالنسبة للجزائريين كان حال جاهزا ومناسبا إذا ما أرادوا الاستفادة من الخبرة الفرنسية.[4]

ورغم أن الميثاق أوصى (بجزارة البرامج بتكييفها مع حقائق البلاد...وتوسيع الطرائق التربوية, وتجنيد جميع المنظمات الوطنية لمكافحة الأمية وتعليم جميع المواطنين القراءة والكتابة في الآجال القصيرة) .[5]إلا أن الفصل النهائي في لغة التدريس لم يتم, فحتى اشد المنتقدين للتعليم الفرنسي كان يقر بضرورة عطائه الثقافي مهما بدت الرغبة في التخلي عنه ملحة, فان الجزائريين لم يكونوا قادرين على ذلك, وما كان في وسعهم أن يفعلوا شيئا أكثر من إكسابه شرعية نسبية من خلال إدماجه في الشخصية الجزائرية, دون إقصاء المرجعيات الأخرى, فهم يطمحون لاستيعاب الثقافة الفرنسية وامتلاكها, من غير أن يكونوا مستوعبين من الأمة الفرنسية.[6]

---

[1] رتيبة صبحي، مساهمة في دراسة التعريب بين الواقع والوثائق، أطروحة ماجستير، م، بإشراف د. عبد الغني مغربي، عهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ص124

[2] المرجع نفسه ص 122.

[3] محمد الطاهر زرهوني، مرجع سابق ص 05

[4] صبحي رتيبة، المرجع السابق، ص123.

[5] عبد الكريم خليفة مرجع سابق ص 210

[6] محمد الطاهر زهروني، مرجع سابق، ص 541.

والواقع يؤكد أن هذا التوجه ساهم بشكل فعال في نشر الفرنسية أضعاف ما كانت عليه قبل الاستقلال، فقد انتقل عدد المتمدرسين في التعليم الابتدائي من735475 تلميذ سنة (61-62) الى777636 تلميذ سنة (62-63) و1039435 تلميذ سنة (36-64) ثم 1215037 تلميذا سنة (64-65).

وفي الثانوي ازدادت أعدادهم من 28240 تلميذا سنة (61-62)، الى51014 تلميذ سنة (62-63) ثم83608 تلميذا سنة (36-64)، و100082 تلميذا سنة (64-65).[1]

وقد كانت المدارس التي تديرها السلطات الفرنسية بالجزائر، تعمل بشكل منسق ومنظم وتتلقى دعما مباشرا من المراكز الثقافية الفرنسية الموجودة بكل المدن الهامة بالجزائر، وكل المتعاونين الفرنسيين أو الجزائريين المدرسين للفرنسية يخضعون، بشكل منتظم ومنسق ومتواصل، للتكوين والتأطير في إطار "دار التعليم والثقافة" أو "التعاضدية العامة للتربية الوطنية" أو "التعاضدية العامة للتربية الوطنية بالجزائر" أو "الجمعية المهنية للأساتذة" و" الوكالة الجامعية والثقافية الفرنسية بالجزائر". وكانت السفارة الفرنسية بالجزائر تعمل على تنسيق أعمال كل هذه الجمعيات والهيئات التربوية، من خلال مكاتب متخصصة في الشؤون التقنية والثقافية وهي: مكتب الشؤون البيداغوجية، مكتب الإعلام الجامعي، مصلحة الامتحانات، مكتب الإعلام ومكتب تنظيم الأفراد.[2]

وكان الموظفون الفرنسيون في إطار التعاون، يتمتعون بنظام قانوني وامتيازات خاصة، حيث كفلت لهم السلطات الفرنسية مجانية التنقل والسكن الوظيفي ونظام خاص بالعطل والمنح العائلية والتامين على المخاطر والأضرار، وسخرت وسائل وآليات قانونية لتسهيل أعمالهم بالجزائر، خاصة ما تعلق بإجراءات الجمركة والتحويلات النقدية وإدخال المركبات والاستفادة من الخدمات وبعض الإعفاءات الضريبية.[3]

أما فيما يتصل بالتعليم العربي، فقد ظل محصورا في المراكز التعليمية التابعة لجمعية العلماء المسلمين، (170 مدرسة عربية حرة وثالث معاهد)، ومعظمها كان يشتغل في ظروف غير مناسبة ولا تختلف عن الظروف التي كانت عليها خلال الحقبة الاستعمارية. وبمبادرة من السيد مولود قاسم نايت بلقاسم تم إنشاء بعض المعاهد الإسلامية سنة 1963 وقد ظلت تعمل في إطار غير منظم، فالشهادات التي كانت تمنحها لم تكن تحمل

[1] وزارة التعليم الابتدائي والثانوي "بيانات إحصائيات لسنة80/79 ع 18 مارس .1980 وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، الجزائر 1980.

[2] -Ministre de l éducation national, enseigner en Algérie.op.cit, p34,38

[3] Bid. P20,32

أي صيغة قانونية معترف بها إلى غاية تأسيس هيكلة التعليم الأصلي التي نظمت نشاطها وحددت مناهج التعليم بها، وأصبحت الشهادات الممنوحة لطلبتها معادلة لشهادات التعليم العام، ليتم استحداث بكالوريا التعليم الأصلي في الشعب الثلاث: العلمية والأدبية والرياضية.[1]

وعموما، فأعداد الطلبة الذين كانوا يدرسون في أقسام اللغة العربية في المتوسط والثانوي لسنة (63-64) لم تتجاوز1857 تلميذا أي1.02%: من التلاميذ المتمدرسين، ولم تتجاوز1191 تلميذ بنسبة2,02 %سنة (64-65) و2214 تلميذ سنة (65-66) بنسبة. 1,77%.[2]

وقد ظل تدريس اللغة الوطنية في المدارس العمومية محصورا في الابتدائيات، بمعدل يتراوح ما بين7 و9 ساعات أسبوعيا، [3]ووصل إلى ثلاث ساعات فقط في بعض المناطق .[4]رغم أن الرئيس بن بلة أكد، في خطاب له في,05-10-1962 بداية السنة الدراسية63-64 (تصبح اللغة العربية لغة التعليم بدل اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية) [5]

وديمقراطية التعليم" في ,15-12-1962 بضرورة تدريس كل المواد المبرمجة للسنة الأولى ابتدائي باللغة العربية, بمعدل 15 ساعة أسبوعيا, والاكتفاء ب10 ساعات أسبوعيا, بالنسبة للسنوات الأخرى, بداية من السنة الدراسية(63-64) لكن هذه القرارات لم تنفذ إلا سنة(64-65) ,بفعل ضغوط النخب المفرنسة التي طالبت بإعادة فرنسة السنة الأولى, بحجة عدم القدرة على تدريس الحساب باللغة العربية, مع افتعال الكثير من العراقيل ,التي أدت إلى حصر التعريب في السنة الأولى ابتدائي بداية من(64-65), ويتأجل بذلك تعريب السنة الثانية إلى سنة (67-68).

لقد اصطدمت آمال جزارة البرامج التعليمية ومحاولة (تكييفها مع حقائق البلاد...ومكافحة الأمية ...وتعلم جميع المواطنين القراءة والكتابة في الآجال القصيرة)[6] بتناقضات حقيقية فرضها الواقع، فالجزائر، بعد

---

[1] عثمان سعدي، مرجع سابق، ص 52

[2] هذا النوع من التعليم هو تجربة رائدة وناجحة بالجزائر انتهت بدمج معاهدها مع المدارس العمومية بعد صدور أمر16 افريل 1976) للمزيد حول الموضوع راجع مولود قاسم نايت بلقاسم. أصاليه أم انفصالية، ج,1 دار الامة، الجزائر,2007 ص 224.225.

[3] رتيبة صبحي، مرجع سابق، ص122.

[4] محمد الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص 12.

[5] رتيبة صبحي، مرجع سابق، ص124.

[6] مليكة بودالية قريفو، المدرسة الجزائرية من ابن باديس إلى بافلوف، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر,1989,ص20

الاستقلال، لم تتبن أية منهجية بيداغوجية مبنية على أسس علمية وواقعية، ولم يتم، إلى سنة1965, استصدار أي قانون ينظم المدرسة بها، فنظامها الدراسي هو (نظام مماثل للنظام الفرنسي).

وبما أن ميثاق طرابلس كرس الطابع الوطني والثوري والعلمي للمدرسة الجزائرية، فان ذلك جعل قطاع التعليم يخضع خضوعا مباشرا لرقابة السلطة وسطوتها، حيث أن إضفاء صفة "الوطنية" على المدرسة ستجعل كل شخص يشكك في محتوى المناهج (شخصا مشكوكا في وطنتيه، فيسهل بالتالي إقصاؤه) ومادامت الطريقة، حسب الميثاق، "وطنية", فلا حاجة لواضعيها، إذن، للإلمام بالعلوم المحيطة والمساعدة للعمل البيداغوجي التربوي، كعلم الاجتماع اللساني وعلم النفس اللساني...[1]

إن اعتماد الحكومة المؤقتة الجزائرية, منذ إنشائها, على إدارة مفرنسة بالكامل, وعدم ايلاء المسالة اللغوية حقها من الاهتمام, باعتبار الأمر, حسب ابن طوبال,(ليس مستعجلا) فهو (من صالحيات البرلمان والحكومة اللذين سينصبان عند تحقيق الاستقلال...,ونحن لا نشك بان اللغة العربية سيكون لها مكان...,في انتظار أن تصير اللغة(العربية) مستعملة بسهولة, لابد علينا, أحببنا أم كرهنا, أن نعمل باللغة التي نملكها أفضل, حتى ولو كانت هذه اللغة هي الفرنسية[2](,وحسب محمد الميلي)...(فالتعود على وجود اللغة الفرنسية بعد الاستقلال اكسبها...نوعا من القوة, واكسب أصحاب الامتيازات الذين تحصلوا عليه بفضل ثقافتهم, اكسبهم بالإضافة إلى قوتهم التي تحصلوا عليها بفعل انسحاب الامتيازات القديمة...نوعا من الجرأة على التمسك بها) [3]ادراكا لمسار الأحداث, فقد كان وبفضل أنهم كانوا أكثر نضجا وثقافة دفاعهم عن خيار الازدواجية اللغوية تغطية و دفاعا غير مباشر منهم عن مصالحهم المرتبطة بإبقاء اللغة الفرنسية منتشرة بين فئات الشعب, وهذا الخيار هو وسيلة لجعل الجزائريين يشككون ,تدريجيا, في جدوى التعريب, إيهامهم وا بان الإدارة تفعل كل ما في وسعها في هذا المجال عن طريق جعل اللغة العربية إجبارية على الموظفين في حين يعملون على إبقاء هذه المساعي مجرد شعارات بالاحتجاج برفع كفاءة العمال ومجارات الفكر التقدمي. وما يبدو واضحا أن طموح الجزائريين لإعداد أبنائهم للولوج في دوائر النفوذ والتأثير الإداري والارتقاء الاجتماعي، مرتبط أساسا بالتعليم المفرنس، وسعي

[1] المرجع نفسه ص 21-22.

[2] عثمان سعدي. مرجع سابق. ص 06-07

[3] عبد الله شريط، محمد الميلي، "اللغة والتراث ",المجاهد الثقافي، ع ,1جوان 1967الجزائر، ص86

الأغلبية لإسقاط السدود الكبرى والصعود في مراكز التأثير (سيجعلها مع الوقت تتخلى عن مواقفها التعريبية وتميل لقبول الوضع الاجتماعي الميسر الذي ستحصل عليه في إطار ظاهرة التبرجز).[1]

ويرجع د. احمد بن نعمان أسباب قوة نفوذ اللغة الفرنسية في الإدارة إلى عدم الشروع فعليا في تعريب الإدارة والموظفين بعد الاستقلال مباشرة، وازدراء المثقفين التكنوقراط للشعب الجزائري والثقافة العربية مع استمرار تكوين الإطارات باللغة الفرنسية، وبقاء التعليم بعد الاستقلال مفرنسا. وبما أن الإطارات السامية في القضاء والإدارة والتخطيط والدبلوماسية كانت في معظمها مفرنسة، فالرابط المشترك بين هؤلاء هو الثقافة الفرنسية، التي بفضلها حصلوا درجات عليا من الرقي الاجتماعي، وصاروا قدوة للفئات الاجتماعية الأخرى. وكتجسيد حي لهذا الواقع فان المدرسة العليا للإدارة، أكبر معهد لتخريج الإطارات السامية في الجزائر كانت جميع دروسها، حتى سنة,1966 تقدم بالفرنسية، وللغة الإنجليزية حصة ثلاث ساعات أسبوعيا، أما اللغة العربية فلم يتعد نصيبها ساعة واحدة في الأسبوع.[2]

وظلت العربية تعامل إداريا على أنها لغة دخيلة، اذ تثبت الكثير من مواقف الفرنسيين فرط حساسيتهم من التعامل بهذه اللغة, فحسب رواية للسيد عبد الرحمن بن العقون, ممثل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية بالأردن ,فإننا نلاحظ تمييز حادا في المعاملات الإدارية على أساس لغوي, فكون معظم الوثائق والمراسلات ,التي كانت بحوزته مكتوبة بالعربية, فقد تلقى عتابا ثقيلا من طرف مدير الشؤون المالية في وزارة الخارجية, وبسبب ذلك, حسبه, واجه صعوبات بيروقراطية "مفتعلة" حالت دون حصوله على حقوقه المالية بيسر من طرف من يصفهم(بجيش المرتزقة والانتهازيين) الذين سيطروا على دواليب الإدارة في وزارة الخارجية.[3]

أما فيما يتعلق بمبادرات التعريب، فقد شهدت سنة,1964 إطلاق أول مبادرة ميدانية لتعريب الإدارة، حيث صدر المرسوم الوزاري رقم 64-145 المؤرخ في10 محرم 1384هـ الموافق 22 ماي1964 المتضمن تأسيس المدرسة العليا للترجمة، والذي جاء في المادة 02 منه، أن أهداف هذه المدرسة هي:

---

[1] باهي محمد، المسألة اللغوية الصراع الطباقي مقال. ص 9-8

[2] احمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق، مرجع سابق، ص200-203

[3] عبد الله شريط، مرجع سابق، ص 87.

تكوين هيئة مترجمين معربين ذوي الأهلية العليا من حيث علم اللغة متوفرين على ثقافة عامة متينة، ومخصصين لصالح العلاقات الخارجية والإرشاد الإداري والمصالح العمومية والمنظمات ولجان التسيير والمقاولات الصناعية والفلاحية والتجارية.

تكوين هيئة مترجمين اختصاصيين ذوي الأهلية العليا من حيث اللغة، حائزين على دراية من المستوى العالي في الاختصاصات العلمية الرئيسية ومخصصين للمصالح الفنية ومصالح الإرشاد أو التبادل الدولي أو المنظمات الصناعية العلمية ومراكز الأبحاث والمختبرات والمدارس الاختصاصية.[1]

أما في ميدان الإعلام، فان مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجزائري كانت فرعا تابعا للتلفزيون الفرنسي ولم يتم استحداث أي برنامج تلفزيوني معرب، باستثناء موعد إخباري واحد .[2]بالإضافة إلى إطلاق قناة إذاعية تبث برامجها باللغة العربية. وفي12 ديسمبر,1962 صدرت أول جريدة رسمية باللغة العربية تحت عنوان" الشعب"[3]

[1] علي القاسمي علم المصطلح، مرجع سابق ص 206-207.

[2] احمد طالب الإبراهيمي "تدخل الإبراهيمي في اختتام أشغال الندوة الوطنية للتعريب ",جريدة الشعب، ع ,3556. 1975/05/19 ص 5

[3] خولة طالب الإبراهيمي. الجزائريون والمسألة اللغوية مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري محمد بخياتين دار الحكمة 2007 ص194.

المبحث الثاني: تطورات التعريب (1965-1968):

تميزت هذه المرحلة بعدة أحداث ونشاطات في مجال التعريب، والتعليم وقدء أعطاها مجيء الرئيس "هواري بومدين" ؛ لذا اعتبرت هذهء قويا وطاقمه الإداري دفعا المرحلة الأكثر أهمية [1]، فمرت سنتان -1965 1966 تركز العمل خلالهما على تدعيم هذه السنة المعربة وتتبع نتائجها، وإكمال ما تستلزمه من الترتيبات البيداغوجية، كما تواصلت عمليات التنظيم والتدعيم لباقي السنوات الأخرى في نطاق الساعات الأسبوعية، وقد رافق كل ذلك جهد مستمر لتكوين المعلمين بالعربية ورفع كفاءتهم عن طريق الندوات التربوية، والملتقيات التكوينية التي تنعقد بصفة دورية تحت إشراف المفتشين الابتدائيين والمستشارين التربويين.

وفي أكتوبر 1967 طُبق القرار القاضي بتعريب السنة الثانية الابتدائية تعريبا كاملاً وعدم تدريس أية؛ أي بتدريس كل مواد البرنامج باللغة العربية وحدها، لغة أجنبية في هذا المستوى، وقد ارتفع عدد المعلمين بالعربية في هذه السنة إلى 17047 معلم.[2]

وهذا الإجراء أصبحت مسألة التعريب قضية وطنية متصلة باستعادة الاستقلال التام والهوية الوطنية، ونالت العديد من النقاش لدى رجال السياسة والتربية والثقافة، وقد صرح "أحمد طالب الإبراهيمي" قائلا " إن التعريب أحد اختياراتنا الأساسية، إن الأمر لا يتعلق برفض الحوار مع الشعوب الأخرى، وإنما يتعلق بأن نصبح نحن، وأن نتجذر في أرضنا، وشعبنا كي نتمثل بعد ذلك ما يمكن للآخرين أن يمدونا به أحسن تمثيل واستيعاب، فالتعريب إذن ذات بعد وطني ثم البعد العلمي والحضاري"، وقفزت قضية التعريب إلى الصعيد الأول من اهتمامات رجال التربية والثقافة والمسؤولين في مختلف المستويات، وكان النقاش يدور في الغالب حول الطريقة التي ينبغي أن تتبع لتحقيق التعريب الشامل، لقد كانت أغلب وجهات النظر متفقةء من الجهد على أن التعريب أمر لازم، كما كانت متفقة على أنه سيتطلب كثيرا والإرادة والوقت. [3]لكنهم اختلفوا في الطريقة وجاءت المقترحات متناقضة في مجملها فمنها القائلة بالتعريب الفوري والشامل، الذي يقصي اللغة الفرنسية أو يجعلها لغة أجنبية، ودعاة التعريب التدريجي والعقلاني، وقد تمخضت هذه النقاشات عن ثلاث طرق في هذه المرحلة:

---

[1] أحمد ناشف: تعريب التعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي والطرح الإيديولوجي، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة، 2011، ص 39

[2] المرجع نفسه

[3] وزارة التعليم الابتدائي والثانوي: المرجع السابق، ص 391

1. تعريب رأسي:

ينطلق من السنة الأولى للتعليم الابتدائي ويأخذ سنة بعد سنة في التوسعِ في التعليم المتوسط والثانوي وينتقل حتى يشمل كل المرحلة الابتدائية، ويستمر رأسيا بعدها إلى الجامعة، غير أن هذه الطريقة أعيب عليها الوتيرة المستمرة المتمثلة في تعريب كل سنة عند كل دخول مدرسي تستلزم جهودا يصعب بذلها في مجال تكوينٍ؛ لأنه يستحيل على الدولة توفير الأعداد الإطارات، وبدت هذه الطريقة مكلفة جدا الهائلة التي يتطلبها التعريب من المعلمين والأساتذة باللغة العربية في كل سنة، هذا ما جعل القائمين على التربية أمام الأمر الواقع، وهو إما تحمل مخاطر التعريب الشامل، ولكنها خالية في وما ينجر عنه من عواقب وخيمة أو فتح أقسام معربة ظاهريا الحقيقة من معلمي وأساتذة المواد الأساسية.[1]

2. تعريب محلي جغرافي:

وينطلق من الج نوعا ما تأثير الوجود الثقافي الفرنسي كمناطق الجنوب مثلا، وأكبر مأخذ على هذه الطريقة هو أنها تمارس نوع من التقسيم اللغوي، أو طبقات لغوية على المدى البعيد.[2]

3. تعريب نقطي او التدرج الجزئي:

يتمثل في تحقيق التعريب الشامل ولكن على نطاق محصور، ثم يعمد بعد ذلك إلى التوسع التدريجي من مدرسة إلى أخرى إلى أن يصبح التعريب بكل مراحلهٍ في جميع أنحاء البلاد، ويرى أصحاب هذا الحل أنه أكثر معقولية كونهٍ كلياٍ تعريبا معربا يعطي فرصة التجربة الميدانية التي تمكن من تصحيح وتجنب كوارث انحطاط المستوى وفشل التعريب.[3]

وما يقال عن هذه المرحلة أنها أرست نهائيا مكانة اللغة العربية في النظام التعليمي واهتمت بتدعيمها في المرحلة الابتدائية حيث أصبحت لغة التعليم لكل المواد الأدبية، حيث عربت السنة الثانية ابتدائي ثم تعريب السنوات الباقية جزئيا فعرب الحساب في السنة الثالثة و بدا التخطيط لتعريب السنة الرابعة وتعريب ثلثي المواد بالنسبة للسنة الخامسة والسادسة، أما التعليم الثانوي فكانت البداية بتعريب مادةٍ لأهميتها في

[1] أحمد ناشف ا: لمرجع السابق، ص 40

[2] وزارة التعليم الابتدائي والثانوي: المرجع السابق، ص391

[3] أحمد ناشف: المرجع السابق، ص 40.

الجانب الروحي والقومي والثوري الذي تزامن مع فتح ثلاث التاريخ نظرا ثانويات واحدة للبنات، واثنين للبنين، تشتمل كل منهما على المرحلة المتوسطة والثانوية ويتم فيها تدريس جميع المواد بالعربية أدبية أو علمية، كما تدرس فيها اللغة الفرنسية لجميع التلاميذ، إلى جانبها لغة أجنبية ثانية يختارها التلاميذ من بين عدة لغات، وبدأت في تخريج الدفعات بداية من 1968م .[1]

وقد الحظ د. أبو القاسم سعد الله أن الجزائر, منذ جوان 1965 أصبحت أكثر ميلا لفكرة الإقليمية والتخلي عن طرح الوحدة العربية, وتجلى ذلك في الشعارات التي كانت القيادة السياسية تروج لها, خاصة من خلال الترويج لشعار (أن الثورة لم تتلق مساعدة من احد) و الدعوة إلى سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول, وهذه الدعوات أرضت بشكل كبير طموحات المعادين لكل ما هو "مغاربي" أو "عربي" أو "إسلامي, [2]"وذلك خلافا للرئيس الأسبق بن بلة الذي كان يولي فكرة القومية العربية أهمية قصوى في خياراته الإيديولوجية, و مع أن الرئيس هواري بومدين كان من أكثر الداعمين للقضية الفلسطينية, بالمشاركة المباشرة في المواجهات العسكرية ضد إسرائيل, مع تأكيده المستمر بان الجزائر جزء من الوطن العربي, إلا انه كان حريصا على التذكير بخصوصياتها وتاريخها العميق الممتد لآلاف السنين, الشيء الذي يجعل منها امة لذاتها, فهي(ليست كيانا حديث النشأة, فمنذ أيام ماسينيسا المؤسس الأول للدولة النوميدية ويوغرطا رائد المقاومة ضد السيطرة الرومانية, اخذ الإطار الجغرافي يتمدد في معالمه الكبرى وبدا الطابع الوطني يبرز ويتأكد باستمرار خلال التطور الذي شهدته الجزائر في حقبة من التاريخ تزيد عن عشرين قرنا, وبالإضافة إلى ذلك أخذت المقومات الأخرى للأمة الجزائرية تتجلى تدريجيا منذ القرن الأول هجري.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 42.

[2] ابو القاسم سعد الله. أفكار جامحة. الاعمال الكاملة. ص9-10

[3] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في الميزان دار المعرفة بالجزائر 2009 ص110

المبحث الثالث: تطورات التعريب في الفترة بين (1968-1978):

1. التطورات السياسية والاقتصادية للجزائروتاثيرها على توجيهات سياستها اللغوية:

حاول الرئيس هواري بومدين وفريقه الذي وصل إلى الحكم سنة2691تبني سياسات تنموية عاجلة، بالاهتمام بتطوير البنية والقاعدة الصناعية والزراعية للبلاد وتحديثها وفق النمط الاشتراكي، الذي سيكون كفيلا بتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية المنشودة للجزائريين. وفي إطار تطبيق سياسة الثورة الصناعية تم استثمار44.7% من الميزانية السنوية للبالد في القطاع الصناعي. وهذا ما أدى إلى مضاعفة الإنتاج الصناعي ما بين (1967-1968) بحوالي خمسة أضعاف. وهذا التوجه نحو التصنيع جعل البلاد تحتاج, أكثر من أي وقت, لتبني سياسة تحديث المجتمع وتغيير بنيته ,تطبيقا للرؤية الماركسية التي ترى أن تغيير البنية التحتية للمجتمع أي الاقتصاد ووسائل الإنتاج سيؤدي حتما إلى تغيير بنيته الفوقية أي: الثقافة والسلوكيات والذهنيات) [1]لكن هذه السياسات والمشاريع الطموحة كانت منفصمه تماما عن واقع الجزائريين, ولم تراع, في غالب الأحيان, حجم القدرات المتوفرة فعليا, ما خلق تبعية تكنولوجية حادة نحو الغرب, فالتحديث العالي التقنية يحتاج إلى كفاءات علمية عالية التكوين ومحيط أعمال تنافسي تكون له القدرة على مواجهة التحديات والصعوبات شديدة التعقيد, و إدراكا من المسؤولين لهذا الرهان, فقد وضع النظام السياسي عدة آليات للحد من مخاطر التبعية وانعكاساتها, بإقرار سياسة "جزارة "و"دمقرطة" التعليم تحت شعار "الثورة الثقافية" [2]لكن هل كان في وسع الجزائريين, شعبا وسلطة تحمل أعباء التحديث المكلف والمعقد خلال عقد السبعينات دون أن تكون لذلك أثار ثقافية واجتماعية مدمرة؟

يمكن على صعيد التسيير الإداري ملاحظة أن القاسم المشترك بين أعضاء الحكومة هو الولاء الشخصي للرئيس هواري بومدين الذي نجح، بعد منتصف 1967 في الحد من دور "مجلس الثورة" كمجلس استشاري، وأصبح الموجه الفعلي للحكومة والحزب (ج.ت.و) والبرلمان والقائد الأعلى للقوات المسلحة. وكل أعضاء الوزارة كانوا مسؤولين أمامه وأمام "مجلس الثورة" الذي يرأسه منذ انقلاب18 جوان 1965 ,وظلت الأولوية، في نظره تتمثل في إحاطة نفسه بأشخاص يحملون قناعات وينتمون لإيديولوجيات مختلفة ومتناقضة تضمن له تقوية مركزه في السلطة, وتضعف المنافسين و تخلق شكلا من أشكال الديمقراطية الداخلية, لذلك نجد أن

[1] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص211

[2] المرجع نفسه ص 212

التركيبة السياسية لمجلس الثورة كانت شديدة التعقيد والتناقض إذ تضم الكثير من الشخصيات المفرنسة, أمثال احمد مدغري وشريف بلقاسم وقايد احمد والكثير من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين سبق لهم أن عملوا تحت سلطته كقائد لهيئة الأركان خلال الثورة التحريرية بالإضافة لبعض مزدوجي الثقافة أمثال احمد طالب الإبراهيمي وعبد العزيز بوتفليقة وبعض المعربين أمثال السيد بوعلام بن حمودة ومولود قاسم نايت بلقاسم, وشغل الكثير من المعربين عدة وظائف حساسة على مستوى الحزب[1]. لكن المفرنسين كانوا يشكلون نواة الجهاز الإداري بالجزائر فهم، حسب البعض كانوا الخيار المتاح والفئة التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق هدف بناء دولة عصرية ومتقدمة،[2] وبديلا عن المتعاونين الأجانب، خاصة منهم الفرنسيين الذين ظلوا يشغلوا مناصب إدارية حساسة.[3]

وبسبب الواقع الذي أفرزته اتفاقيات ايفيان والتي كانت قاعدة لفرنسا والفرنسيين للحفاظ على مصالحهم ونفوذهم بالجزائر، فان ذلك كان في نظر الرئيس هواري بومدين يفرض على الجزائريين العمل بشكل جدي وعاجل لتقليص التبعية الجزائرية نحو فرنسا وللحد من السطوة الفرنسية على مقدرات وثروات الجزائر والوسيلة لذلك هي إتباع سياسة التأميم التي ابتدأت بتأميم الأراضي الشاغرة ثم المناجم فالبنوك وشركات التامين والمؤسسات الصناعية الفرنسية العاملة بالجزائر وفروع الشركات الأجنبية العاملة بها.

وتم توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية مع فرنسا لخلق توازن في المصالح بين الدولتين، فقد أبرمت في 1965 اتفاقية خاصة بقطاع المحروقات واتفاق شامل للتعاون الثقافي والتقني سنة 1966 واتفاقية أخرى للهجرة سنة 1968 وعدة اتفاقيات لتحديد المواقع التجريبية العسكرية والنووية للفرنسيين بالجزائر ليتم توقيع اتفاق الجلاء عن قاعدة بوسفر الجوية بوهران سنة 1970.

ورغم سياسة العداء المتصاعد ضد الفرنسيين، إلا إن فرنسا بقيادة الجنرال ديغول ظلت ملتزمة بتقديم المعونات الاقتصادية والتقنية والتي بلغت سنة 1963 ,مليار فرنك فرنسي، لتنخفض سنة 1968 الى200 مليون فرنك. و بلغت سياسة العداء الجزائري نحو فرنسا أقصى مداها بإعلان السلطات الجزائرية عن قرار

---

[1] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص180

[2] محي الدين عميمور، التجربة والجذور. حوار صحفي مطول مع عبد العالي رزاقي، سعد بوعقبة، مصطفى هميسي، دار الأمة. الجزائر. 1993 ص 236

[3] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص142

تأميم المحروقات في11فيفري,2612حيث فشلت حينها كل الجهود والضغوط الفرنسية لثنيها عن تنفيذ هذا الإجراء, إذ زار الأمين العام لوزارة الخارجية ميري الفان الجزائر في26 مارس 1971 في محاولة منه لإيجاد تسوية لهذه المشكلة, لكن الموقف الجزائري كان تصلب ما دفع الفرنسيين للإعلان وانهاء العلاقات المتميزة معها في إطار عن وضع حد للامتيازات البترولية الجزائرية في12 افريل 1971 المبادلات والنقد في15 افريل 1971 وسعت لإقناع الشركات البترولية العالمية بمقاطعة البترول الجزائري ولدى البنوك العالمية لمنع التدفقات المالية ومحاولة خنق الجزائر اقتصاديا وماليا.

لكن الرئيس بومدين رفع لهجة تحديه ليهدد الفرنسيين باللجوء إلى متعاملين اقتصاديين آخرين لشراء الحليب واللحوم، وان الجزائر باستطاعتها خفض المساهمة الفرنسية لدرجة) انه سيأتي يوم لن تنالوا فيه واحدا في المائة (,مذكرا بان الجزائريين) لم يطلبوا يوما تعويضا عن الحرب (,وان ما قام به ليس) الاشكال جديدا للتعاون الخالي من الاستغلال)[1] لتكتفي فرنسا بالإذعان وتنقل مفاوضات التسوية لعملائها الاقتصاديين بالجزائر الممثلين في شركتي"CFP" و" ELF – ERAP"، وينجح الطرفان في التوصل إلى اتفاق نهائي في نوفمبر1971.[2]

وبالموازاة مع ذلك فقد ظل الفرنسيون متمسكين بالاحتفاظ بنفس القدر المالي الموجه للتعاون العلمي والتقني, بالنظر للمصلحة الاستثنائية التي كانت فرنسا تمنحها لنشر ثقافتها ولغتها وهذا تأكيد لصدق القول الذي أورده بول بالطا, عن الرئيس ديغول الذي أكد بأنه (لو تعين علي أن اختار بين البتر ول واللغة الفرنسية في الجزائر, لخترت الفرنسية) و الملاحظ أيضا أن اجتماعات "اللجنة الجزائرية–الفرنسية للتعاون " ظلت تعقد, وبشكل مكثف, حتى خلال أكثر الفترات توتر ا بين الدولتين, وغالبا ما كانت قراراتها تبقى مكتومة , لكن حدود اختصاص هذه اللجان يعطينا فكرة واضحة عما يمكن أن تتضمنه.

لكن الموقف الشعبي داخل فرنسا لم يكن ليتقبل هذه الإجراءات الجريئة من الجزائر، فكرد على ذلك تعرضت قنصليات الجزائر في مرسيليا ونيس ومقرات شركة الخطوط الجوية الجزائرية في ليون وتولون الاعتداءات تزامنت مع اعتداءات أخرى مست الجزائريين وأمالكهم في فرنسا، رغم الجهود التي كانت "جمعية

[1] الإبراهيمي، مذكرات جزائري، مصدر سابق، ص 172

[2] المرجع نفسه ص 173

فرنسا–الجزائر" تقوم ببذلها لراب الصدع بين الجزائريين والفرنسيين[1]، وتوعية الرأي العام الفرنسي بأهمية وضرورة تفهم الرغبة الجزائرية الجامحة في استكمال مظاهر استقلالهم عن الفرنسيين. وظل الحوار بين الطرفين الجزائري والفرنسي قائما ما كان سببا في تهدئة الأوضاع إذ قام وزير الخارجية الجزائري بوتفليقة بزيارتين رسميتين إلى فرنسا في1968 و1973 وزيارات مماثلة قام بها وزير الدولة الفرنسي ادمون ميشليه سنة 1967 ووزير الخارجية موريس شومان سنة 1969 وميشال جوبير ومنديس فرانس سنة 1974.[2]

2. التطور الميداني للتعريب في مختلف القطاعات (1968-1973):

أ. تطور سياسة التعريب بالادارات العمومية من خلال دراسة نقدية تحليلية للقرارات والقوانين الرسمية:

بما أن مسالة إعادة بعث الهوية الوطنية والحد من التبعية الثقافية والتقنية واللغوية نحو فرنسا أصبحت إحدى المهام الوطنية الكبرى والاختيارات الأساسية للسلطة في الجزائر, باعتبار ذلك إنما "يتعلق بان نصبح نحن", وان نتجذر في أرضنا وشعبنا كي نتمثل بعد ذلك ما يمكن للآخرين أن يمدونا به أحسن تمثل واستيعاب, فالبحث عن الذات من خلال بعث الثقافة الأصيلة للمجتمع الجزائري أصبح هاجسا تسعى إلى تحقيقه السلطات بحماس وإرادة متوثبة, فقد أقدمت الجزائر, بداية من,1968 على تنفيذ سياسة تعريبيه مست الإدارات العمومية بالتزامن مع سياسات تحديث جذرية وطموحة في قطاعات الإنتاج الصناعي والزراعي ,متخذة من التشريعات و القوانين مطية لتطبيق تعريب تدريجي للإدارات والمؤسسات العمومية.

والملاحظ انه باستثناء مرسوم 68-98 الصادر في10 محرم 1384ه الموافق 22 مايو 1964 المتضمن تأسيس المدرسة العليا للترجمة, والذي نص على تكوين هيئة مترجمين معربين وآخرين اختصاصيين ,[3]والمنشور الوزاري الصادر في 23 جوان 1965 عن وزير العدل حافظ الأختام الموجه إلى الرؤساء الأولين بمجالس الاستئناف والنواب العامين لدى رؤساء محاكم المرافعات ووكلاء الجمهورية لدى نفس المحاكم والمتضمن مساعدة القضاة المعربين الاحاديي اللغة على ممارسة مهامهم وتحرير أحكامهم وإنشاء مكاتب ضبط بالعربية

---

[1] رئاسة الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، عدد 36, 3. مايو,1968 ص526

[2] الابراهيمي مصدر سابق ص 174

[3] الابراهيمي مصدر نفسه ص124

باللغة العربية[1], فانه لم يصدر أي قرار آخر يتصل بتعريب الإدارة قبل 1968 لذلك فالأمر 68-92 المؤرخ 28محرم 1388ه الموافق 26 افريل 1968 القاضي بإجبارية معرفة يعد أول نص قانوني يكرس مبدأ التعريب في الإدارات اللغة العربية على الموظفين ومن يماثلهم العمومية, إذ تتمم المادة01 منه المادة 25 من الامر 66-133 مؤرخ 12 صفر1386ه الموافق2 جويلية 1966 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية بالفقرة التالية: (إذا لم يثبت معرفة كافية للغة الوطنية أثناء تعيينه, غير أن هذا الشرط ال يلزم المترشحين لوظيفة عمومية من الذين ال يتمتعون بالجنسية الجزائرية بصورة أصلية) . وان عدم إثبات الموظفين الجزائريين لمعرفة كافية للغة الوطنية، أثناء التعيين في وظائفهم سيعرضهم لإجراءات قانونية لم تحدد ميادين وكيفيات تنفيذها، مشيرا إلى أن مرسوما آخر سيصدر الحقا ليحدد كيفيات وميدان تطبيق الفقرة من هذه المادة. ونص مرسوم68-95 المؤرخ في 28 محرم1388ه الموافق 26 افريل 1968 المتضمن تطبيق الامر 68-92 المؤرخ 28 محرم 1388ه الموافق 26 افريل1968 القاضي بإجبارية معرفة اللغة العربية على الموظفين ومن يماثله, [2]في المادة 01 منه على أن الدخول إلى أية وظيفة دائمة في إدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية يتوقف, ابتداء من أول يناير1971 على معرفة كافية للغة الوطنية, إذ يجب أن تشتمل كل مسابقة للتوظيف على اختبار أو اختبارات إجبارية باللغة العربية ويخضع المترشحون للتوظيف عن طريق الشهادات إلى اختبار خاص باللغة العربية).[3]

ويمكن إبداء الملاحظات التالية على المرسوم :

- طول الفترة الزمنية لتنفيذه (سنتين ونصف) دون أي تحديد لمراحل وخطوات توضح معالم ذلك، ما يجعل الكثير من الإدارات تتراخى في الالتزام بالأمر.
- القرار يمس فقط الموظفين الدائمين دون المتعاقدين والغير الدائمين
- رغم أن القرار كان ساري المفعول منذ تاريخ صدوره بالتوصية على اشتمال كل مسابقة للتوظيف عن طريق الاختبارات أو الشهادات على اختبار خاص باللغة الوطنية، إلا أن تحديد مستوياتها ومضامينها وطرق وتواريخ تنظيمها بقي خاضعا لتقدير الإدارة والهيئة المعنية بتنظيم مسابقات التوظيف، والتي

[1] عبد الوهاب دربال، اللغة العربية في الهيئات الدستورية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر,2005,ص33

[2] رئاسة الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، عدد 36, 3. مايو,1968 ص526

[3] رئاسة الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، عدد 36, 3. مايو,1968 ص526

منحت أيضا تفويضا بتحديد قائمة الشهادات أو الإجازات التي تسمح لحائزها بالإعفاء من الاختبارات المقررة للغة الوطنية.

تنص المادة03 من المرسوم على أن الأشخاص المنتمين لأصناف المشار إليها في المادة 01 لا يمكن أن يستفيدوا من الترقية والترفيع في مهنهم الإدارية إذا لم يكونوا محرزين على الشهادة التي تثبت معرفتهم للغة الوطنية, وهذا ما يجعل المرسوم تهديدا لكل الموظفين الذين لا يحسنون العمل باللغة العربية, بما فيهم الموظفون السامون الذين حصلوا على مستوى تعليمي عال قبل الاستقلال أو بعده, وهؤلاء غالبا ما كانوا يحظون بتأثير كبير على محيط عملهم, بل الأمر في نظر الكثير من الموظفين أصبح يعني تمييزا بينهم على أساس لغوي, الشيء الذي لا يمت بصلة لمعايير النزاهة والكفاءة, ما خلق امتعاضا متزايدا لدى شرائح واسعة من العمال, ليصبح تمسكهم باللغة الفرنسية ومعاداتهم للعربية يكتسي طابعا تضامنيا.

وصدر في العدد13 من الجريدة الرسمية11 فبراير1969 المرسوم 69-09 المؤرخ في21 ذي القعدة 1388هـ الموافق8 فيفري 1969 المتضمن إحداث مكتب للترجمة في مختلف الوزارات. وتنص المادة الأولى منه على أن مهام المكتب تتمثل في (الترجمة الكتابية والشفهية إلى اللغة العربية للوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية ومشاريع النصوص ذات الصبغة التشريعية والتنظيمية) [1]أما المادة 04 فتنص على أن يكون (تنظيم مكتب الترجمة خاضعا للنظام الداخلي لكل وزارة) وانه سيخضع حسب المادة 02 (لمراقبة مدير الإدارة العامة).

ورغم الأهمية التي يكتسبها هذا المرسوم من الناحية التنفيذية، إلا أن التأثير الفعلي لمكاتب الترجمة المستحدثة يتأثر بمقدار الحاجة إلى الوثائق المعربة أو المترجمة من والى اللغتين، العربية والفرنسية. وبما أن معظم الإدارات كانت تعمل باللغة الفرنسية، التي ظل معظم المسؤولين يحبذون العمل بها، فان الحاجة للوثائق المعربة تظل محدودة، باستثناء بعض الإدارات التي بدأت في تعريب شامل ومبكر (وزارة العدل تحت إشراف الوزير بوعلام بن حمودة). [2]

[1] المصدر نفسه ص 527.

[2] احمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق (في الجزائر والعالم العربي)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ,1981 ص 07

ومع صدور مرسوم 69-156 المؤرخ في21 رجب 1389ه الموافق 02 أكتوبر 1969 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالمترجمين، لم يتم تحديد أي صالحيات جديدة للمترجمين، [1]باستثناء منح الوزير المكلف بالوظيفة العمومية صالحية الإشراف على سلك المترجمين، وضبط الأحكام الخاصة بالترقيات والعقوبات من الدرجة الأولى، وتصنيف وظيفة المترجم الرئيسي كوظيفة نوعية وترتيب المترجمين في السلم 12. ليتم ترتيبهم في السلم 13 بعد صدور المرسوم 70-71 المؤرخ في 24 رمضان 1390 الموافق23 نوفمبر 1970 المتضمن تعديل المادة 10 من المرسوم 69-156 المؤرخ في21 رجب 1389ه الموافق 02 اكتوبر1969 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالمترجمين.[2]

وفي06 ذي الحجة 1389ه الموافق12 فيفري 1970 صدر قرار وزاري مشترك عن وزير الداخلية احمد مدغري ووزير التربية الوطنية احمد طالب الإبراهيمي، يتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة العربية بالنسبة لموظفي إدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية. [3]تنفيذا لما جاء في المادة المرسوم 68-95 المؤرخ في28 محرم1388ه الموافق ل 26 افريل 1968 المتضمن تطبيق الامر68-92 المؤرخ 28 محرم 1388ه الموافق 26 افريل 1968 القاضي بإجبارية معرفة اللغة العربية على الموظفين ومن يماثلهم، وهذا القرار لم ينشر إلا في العدد 106 من الجريدة الرسمية الصادرة في 22 ديسمبر 1970 أي: قبل أسبوع واحد من انتهاء المهلة التي حددها مرسوم 68-95 للبدء الفعلي في تطبيق القرار المتعلق بإجبارية معرفة الموظفين للغة الوطنية. وتنص المادتين 1 و2 من القرار الوزاري المشترك على أن الهدف منه تحديد المستوى الذي على موظفي إدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية أن يتمتعوا به، وهي ثالث مستويات حددتها المادة 3 من القرار كما يلي:

-المستوى **الأول** يتضمن الإملاء وقراءة نص مشكول مع فهمه

-المستوى **الثاني** يتضمن إملاء وأسئلة بسيطة ثم تحرير فقرة عن سؤال واحد مع شرح احد النصوص المدروسة بالعربية

[1] وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالتعريب. وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، الجزائر,1973, ص 18-16

[2] رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية ع 99. 27 نوفمبر ,1970 ص1467.

[3] المصدر نفسه.23

ᘓ المستوى الثالث يتضمن إنشاء مع شرح نص إداري أو اقتصادي أو اجتماعي غير مشكول.

وجاء في ملحق القرار أن امتحانات المستوى الأول تقتصر على استخدام كتابين وهما، "كتاب اللغة العربية الفصحى بدون صعوبة"(الجزء الأول) لعمار دهينة، وكتاب "نعمل ونتعلم (الجزء الأول) "الصادر عن المركز الوطني لمكافحة الأمية وعلى محوري قواعد النحو والصرف والمفردات. واستخدام كتاب "نعمل ونتعلم " (الجزء الثاني)، بالنسبة للمستوى الثاني. ويتضمن المستوى الثالث محوران هما القواعد والمفردات.

وتنص المادة 04 من القرار على تسليم شهادة النجاح في إثبات المستوى في اللغة الوطنية للذين يحصلون على معدل عام يساوي أو يفوق10 من20 في أحد الامتحانات المنصوص عليها ضمن المستويات الثالث المقترحة وهي ضرورية للترقية والترفيع في المهنة.[1]

انه من المثير حقا ومن غير المعقول أن تحدد معرفة الموظفين للغة العربية، بما فيهم الموظفون السامون، من خلال معرفتهم لقراءة نص مشكول والإجابة على أسئلة بسيطة (في حال ما اختاروا المستوى الأول)، فمن الاستخفاف باللغة الوطنية أن يكتفي بعض الموظفين السامين الذين يمتلكون مؤهلات علمية وتقنية عليا باللغة الفرنسية باجتياز امتحان "سخيف" لا يتعدا قراءة نص مشكول. فكيف يتم لوم هؤلاء إذا استخفوا يوما بما يمكن أن يطلق عليه اسم "التعريب"؟ ويطلب، في الوقت نفسه، من الموظفين والعمال البسطاء اجتياز نفس الامتحان وهم مجبرون، لمحدودية مستوياتهم، أن يخصصوا اوقاتا ثمينة من أوقاتهم، وان يتجاوزوا مآسيهم الاجتماعية والتزاماتهم العائلية والمهنية، لينالوا شرف الحصول على ما يسمى "شهادة إثبات المستوى في معرفة اللغة الوطنية."

قد يكون جديرا بنا معرفة ما يمكن أن تعنيه "اللغة الوطنية "في أذهان وتصور ات هؤلاء الموظفين، وليس معرفة أعداد الذين حصلوا على تلك الشهادة التي تعبر عن "ضريبة نفسية" يجب على الموظفين دفعها للتعبير عن انتمائهم للوطن.

مع بداية 1971 صدر الامر71-2 المؤرخ في 24 ذي القعدة 1390ه الموافق 20 يناير1971 والذي يمدد أحكام الامر68-92 الصادر في26 افريل 1968 القاضي بإجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن

[1] المصدر نفسه، ص25.

يماثلهم، [1]لم يكن ذلك غريبا، لكن الغريب أن منشورا وزاريا مشتركا وقعه وزير الداخلية احمد مدغري ووزير التربية الوطنية احمد طالب الإبراهيمي، ويعود إلى 6 ذي الحجة1389ه الموافق12 فيفري 1970 لم ينشر في الجريدة الرسمية، إلا في عددها 12 الصادر في9 فيفري 1971 أي: بعد سنة كاملة تقريبا. وهو متعلق بتطبيق المرسوم 68-95 المؤرخ في 28 محرم 1388ه الموافق 26 افريل 1968 المتضمن تطبيق الامر 68-91 المؤرخ 28 محرم1388ه الموافق26 افريل1968, القاضي بإجبارية معرفة اللغة العربية على الموظفين ومن يماثلهم. [2]وهو عبارة عن توصيات تتعلق بتنفيذ دروس اللغة الوطنية لكن لماذا لم ينشر إلا بعد انقضاء سنة كاملة؟

يمكن أن نفسر ذلك بوجود نية مبيته لعرقلة تنفيذ مشروع تعريب الموظفين، إذ أن المنشور لو صدر في أوانه فلن يكون هناك أي مبرر لتأجيل تنفيذ إلزامية معرفة اللغة الوطنية على افتراض أن معظم العمال كانوا قد تلقوا دروسا في اللغة العربية لمدة سنة تقريبا. لكن أن يطلب ممن لم يتلق أي دروس في اللغة الوطنية اجتياز امتحان معرفتها فذلك إجحاف في حق الموظفين، فالأمر يتعلق بإرادة جهات إدارية تسعى لعرقلة التجربة وافشالها إن أمكنها ذلك.

وهذا المنشور الذي أصبح ساري المفعول بداية من تاريخ نشره في9 فيفري,1971 يؤكد على التزام السلطات بمساعيها بتحديد الشروط التي يجب أن تنظم ضمنها عمليات تعليم اللغة الوطنية بل ويضمن أن اغلب الموظفين قد اخذوا يدرسون اللغة الوطنية بإتباع دروس المركز الوطني لمحو الأمية أو بأخذ دروس خاصة أو بالاشتغال وحدهم بالتعلم من الكتب المختصرة المعدة للمبتدئين ويستفيد آخرون من تعليم منظم من طرف إدارتهم) وهذا أمر يدعو إلى الحيرة لمدى قلة الشعور بالمسؤولية ودرجة الارتجال المقترن بالتسرع وسوء التنظيم, وأحيانا التضليل الممارس على نطاق واسع, و محاولة التغطية على سوء نوايا البعض وسعيهم لعرقلة مسار التعريب, من خلال إبداء الكثير من التسامح معهم, تحت ذريعة عدم الإجحاف في حق الموظفين الذين لم يسبق لهم أن درسوا اللغة الوطنية...يجب ألا يطلب من الذين لم يدرسوا العربية طيلة عام واحد معرفة تامة للغة العربية, غير انه يجب على هؤلاء أن يكونوا قد تلقوا المبادئ الأولى, على الأقل فيجب عليهم أن يحسنوا كتابة وقراءة نص مشكول, ومن جهة أخرى يجب عليهم أن يكونوا ملمين ببعض المفردات الأساسية التي تسمح لهم بان لا يستعملوا على الأقل ألفاظا أجنبية في حديثهم بالعربية [3]وهذا التساهل في وضع

[1] رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية7. 22 يناير,1971الجزائر، ص124.

[2] المصدر نفسه، ص 26.

[3] رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية 75. 14 سبتمبر,1971ص1241.ثثثث

المستويات الدنيا لمعرفة اللغة العربية يعكس بصدق درجة حرص المشرعين على ضمان نجاح سيرورة التعريب بالجزائر.

وقد أوصى المنشور أيضا بتسخير المؤسسات التابعة لوزارة التربية الوطنية لتنظيم دروس مسائية يمكن أن يحضرها الموظفون، مع الأخذ بعين الاعتبار العدد المرتفع للمرشحين لهذه الدروس ومشاكل التوقيت والبعد عن المؤسسات، بالنسبة للموظفين الذين يمكنهم التغيب ثالث ساعات أسبوعيا، على الا تتجاوز نسبة المتغيبين في المرة الواحدة ثلث الموظفين. ويمكن للإدارات أن تقوم بمنح الدروس طيلة ساعات العمل أو غيرها على أن يكون ذلك مستوعبا من البناية باستعمال الوسائل المتوفرة وعدم المس بالسير الحسن للإدارات.[1]

وبحكم أن الإدارات في معظمها لم تكن جاهزة لتنظيم امتحانات مستوى معرفة اللغة الوطنية فقد اجل قرار البدء فيها إلى24 جويلية 1971 حيث وقع قرار وزاري مشترك بين وزير التعليم الابتدائي والثانوي عبد الكريم بن محمود ووزير الداخلية حسن طيبي، تضمن فتح امتحان للحصول على الشهادة المنصوص عليها في المقطع 2 من المادة 2 من المرسوم 68-95 المؤرخ في 28 محرم 1388ه الموافق 26 افريل 1968 المتضمن تطبيق الامر 68-92 المؤرخ 28 محرم 1388ه الموافق 26 افريل 1968 القاضي بإجبارية معرفة اللغة العربية على الموظفين ومن يماثلهم. [2]حيث حدد تاريخ بداية اختبارات المستوى الأول في16 اكتوبر1971 أما المستويين الثاني والثالث، فيكون امتحانهما في 4 ديسمبر1971 مع إعفاء الموظفين والأعوان الخاضعين للقانون الأساسي للوظيفة العمومية، الذين يحوزون على شهادات ودبلومات ستحدد قوائمها بموجب قرار من اجتياز اختبارات أحد مستويات التكوين الذي تحوله تلك الشهادات أو الدبلومات. وأوضح القرار أيضا الإجراءات التنظيمية والإدارية التي ستجرى فيها امتحان إثبات مستوى معرفة اللغة الوطنية.

وصدر في 11 رمضان 1391ه الموافق 30 أكتوبر 1971 قرار وزاري مشترك بين وزير الداخلية حسن طيبي ووزير التعليم الابتدائي والثانوي عبد الحميد مهري يحدد الشهادات والدبلومات التي تعفي الحاصلين عليها من اجتياز أحد امتحانات إثبات مستوى معرفة اللغة الوطنية. [3]وهي دبلوم اللغة العربية مساو على الأقل للشهادة الابتدائية ودبلوم قسم مزدوج يشتمل على اختبار اللغة العربية يساوي مستواه على الأقل مستوى

---

[1] المصدر نفسه ص 27-28.

[2] رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية 7415. 14 سبتمبر,1971ص1241.

[3] رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية ع 103. 17 ديسمبر,1971 ص1780

أهلية التعليم العام. وهذا ينبئنا أكثر عن مدى ضعف مستوى الدروس التي كانت تقدم للعمال أو، بالأحرى التي لم تقدم إطلاقا.

و في 28 صفر 1392ه الموافق 12 افريل 1972 صدر قرار وزاري مشترك عن وزير الداخلية احمد مدغري ووزير التعليم الابتدائي والثانوي عبد الكريم بن محمود, يتضمن تعديل وتتميم القرار الوزاري المشترك المؤرخ 02 جمادى الثانية 1391ه الموافق 24 يوليو 1971 المتعلق بتنظيم امتحانات الحصول على الشهادة المنصوص عليها في المادة 2 من المرسوم رقم 68-95 المؤرخ في 26 افريل 1968 و في المادة 5 المتعلقة بمواعيد اختبارات إثبات المستوى, حيث تلغى وتعوض بتواريخ يحددها منشور يصدره الوزير المكلف بالوظيفة العمومية بعد اخذ رأي وزير التعليم الابتدائي والثانوي.[1]

وصدر عن وزير الداخلية مدغري ووزير التعليم الابتدائي والثانوي عبد الكريم بن محمود، قرار وزاري مشترك آخر مؤرخ في 21 شوال 1392ه الموافق 27 نوفمبر 1972 يتضمن تعديل المادتين 3 و4 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 6 ذي الحجة 1389ه الموافق 12 فيفري 1970 المتضمن تحديد مستوى معرفة اللغة الوطنية بالنسبة لموظفي إدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية.[2] حيث تم توحيد المستويات الثالث في اختبار واحد مطابق لبرامج التعليم المقررة في ملاحق القرار الوزاري المشترك المتضمن تحديد مستوى معرفة اللغة العربية، حيث تعوض المادة 3 بامتحانات تتضمن نصا بأسئلة بسيطة (لها 8 نقاط) وأسئلة نحوية (4 نقاط) ومفردات مستعملة (4 نقاط) وأسئلة تكون موضوعا لتحرير فقرة (4 نقاط) ويعاد تصنيف الناجحين كما يلي:

الحاصلون على علامة من 4 الى 20/8 للمستوى الأول. وعلامة من 8 الى 20/14 للمستوى الثاني، وأكبر من 20/14 للمستوى الثالث، وكل علامة تقل عن 20/04 تكون مسقطة.

وفي 16 صفر 1393ه الموافق 21 مارس 1973 صدر قرار مشترك آخر عن وزير الداخلية احمد مدغري ووزير التعليم الابتدائي والثانوي عبد الحميد مهري، يتضمن إعفاء الموظفين المتخرجين من مؤسسات التكوين المعدة للتعيين في الوظيفة العمومية من اجتياز امتحان إثبات مستوى معرفة اللغة الوطنية. [3]وذلك مع الأخذ

[1] رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية ع 42 26 مايو ,1972 ص622.

[2] رئاسة الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، عدد 36, 3. مايو,1968 ص526

[3] رئاسة الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، عدد 39, 6. مايو,1968 ص122

بعين الاعتبار برامج التعليم وتواريخ تطبيقها ورأي اللجنة الوزارية المستحدثة لهذا الشأن منذ تاريخ 30 نوفمبر 1971.

وكتقييم عام لمسار وتطورات التعريب في الإدارات العمومية واثاره يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- الاعتماد المبالغ فيه على قوة التشريعات القانونية ذات الطابع التوجيهي الذي تقوم بتحديد خطوطه العريضة السلطات الرسمية ما أدى إلى افتقار سياسة تعريب الموظفين للواقعية والمرونة في الطرح والتطبيق.
- دروس التعريب والطرق البيداغوجية المعتمدة في تقديمها لم تكن تراعي، في غالب الأحيان خصوصيات الفئات المستهدفة ومستويات العمال والإطارات وحاجاتهم في أحيان كثيرة كانوا يعتبرونها مهينة لسنهم وكفاءاتهم لسذاجتها وعدم انسجامها مع الواقع الاجتماعي ومتطلبات الحياة المهنية واقترانها بفكرة" دروس محو الأمية'.
- ربط آلية الترقية في الرتب والوظائف بشرط الحصول على وثيقة تحديد مستوى معرفة اللغة العربية أدى لترسيخ نظرة العمال نحو التعريب على انه انتقاء وتمييز بينهم على أساس لغوي وانه إجراء يهدف الاقصاء الكفاءات، فلغة العمل ليست معيارا للنزاهة والكفاءة ما خلق نوعا من الحساسيات داخل الإدارات العمومية بين المعربين والمفرنسين الذين شعروا بأنهم مستهدفون ما أدى إلى استفحال ظاهرة التمييز بين العمال على أساس لغوي.
- الاعتماد المبالغ فيه على قوة القانون لتجسيد رغبة السلطة في إعطاء اللغة الوطنية حقها في عالم الشغل والإدارات العمومية، وطريقة استصدار القوانين التي أخذت حدة إجراءاتها تخف تدريجيا لكن بشكل ملحوظ كرس النظر إلى اللغة العربية على أنها لغة عاجزة على الحلول محل اللغة الفرنسية في الإدارة ونوعية الدروس المقدمة أحسن مؤشر على ذلك.

ب. تطور التعريب الميداني في التعليم العام والتقني (1968-1973):

إن تولي الإبراهيمي مسؤولية قطاع التعليم في الجزائر واتباعه لسياسة تعريبيه تضمن للتعريب في هذا القطاع أن يتقدم (تدريجيا، بدون توقف أو تسرع، في سبيل إحياء اللغة الوطنية...لان هناك ارتباطا بين مختلف أطوار التعليم. ولذلك فان التعريب في الابتدائي يؤثر لا محالة في الثانوي، ومن ثم فكلما اتخذنا قرارا

ما، نعالج آثاره، سواء على المدى القصير أو البعيد)[1] . وبعدما نجحت وزارة التعليم في التعريب الكامل للسنتين الأولى والثانية ابتدائي ابتداء من السنة الدراسية (1967-1968) نصبت في 15 مارس 1968 "لجنة إصلاح التعليم ", وكان هدفها إحداث إصلاح هيكلي عميق على أطوار التعليم الابتدائي والثانوي ووضع قطيعة تامة مع النظام الموروث عن الحقبة الاستعمارية، وتطبيق شعار "ديمقراطية التعليم", مع الحفاظ على نوعية التكوين، والحيلولة دون تقهقر مستوى وكفاءة المتخرجين[2]. مع تكليف إحدى لجانها الفرعية بإعداد برنامج التعريب وتحديد خطوطه الكبرى، وإرساء أسس السياسة اللغوية التي ستعتمد في القطاع التربوي مع تحديد منزلة مختلف اللغات المستعملة. وهذه المبادئ التي أقرتها هذه اللجنة كانت الموجه الأساسي للسياسة المعتمدة في المنظومة التربوية. إذ أوصت بجعل العربية (.. لغة التعليم الوحيدة في جميع مستويات النظام التربوي... وان الفرنسية لن تتمتع إلا بمنزلة اللغة الأجنبية الأولى فيه مع تشجيع تدريس اللغات الأجنبية الأخرى، واجباريه إعطاء دروس للمصطلحات بالعربية بالنسبة للشعب التي يبقى التكوين فيها باللغة الفرنسية، مع تعريب المدارس العليا للأساتذة والمعاهد التكنولوجية لتكوين المعلمين في كل التخصصات والإبقاء على بعض المدارس الخاصة بتكوين معلمي وأساتذة اللغات الأجنبية).[3]

وقد احتدم الجدل حول الطريقة التي يمكن أن تستخدم في تعريب المدرسة الجزائرية، وتداولت الرؤى ثالثة مناهج للتعريب:

- ← السير **بالتعريب عموديا** (أي تعريب المراحل الدراسية سنة تلو أخرى تعريبا كاملا)، وتم استبعادها بسبب الإمكانات الهائلة التي يحتاجها تنفيذ التعريب بهذه الطريقة وعجز الجزائر على توفيرها.
- ← السير **بالتعريب أفقيا** (يقوم على تعريب المواد الدراسية حسب الإمكانيات المتوفرة) وهي مرفوضة بسبب الحاجة إلى الكثير من الإمكانيات البشرية في المجالات العلمية والتقنية وهو أمر قد يستغرق سنينا

[1] خولة طالب الابراهيمي، مرجع سابق، ص131

[2] احمد طالب الابراهيمي،مصدر سابق، ص.44

[3] خولة طالب الابراهيمي، مرجع سابق، ص131-132

← السير **بالتعريب تدريجيا**، ويتم باستغلال كل الإمكانيات المتوفرة والفرص المتاحة لتعريب مرحلة من التعليم واستهداف فئة معينة ليتم توسيع نطاق العمل لتشمل كل الفئات الأخرى، وتعتمد هذه الطريقة على تأسيس المدارس المتخصصة في تكوين المساعدين تكوينا معربا مع مراعاة الوسائل والإمكانات المتوافرة واحتياجات النشاط التربوي، وهذه الطريقة هي التي تم اعتمادها من طرف وزارة التربية مع حرص تام بان تضطلع كل أجهزة الدولة الأخرى بمسؤوليتها نحو تحقيق هدف التعريب.[1]

وقد شرع، بشكل تدريجي في تطبيق إجراءات التعريب التي أوصت بها "لجنة إصلاح التعليم", حيث ظهرت شعبة معربة تقوم على أساس تدريس الأربع سنوات الأولى في الابتدائي باللغة العربية ومباشرة تدريس الفرنسية في السنتين الأخريين، وهي تمثل ثلث الأقسام التربوية، أما الشعب المزدوجة، فتشتمل على سنتين بالعربية والأربع الأخرى مزدوجة (عربية–فرنسية). وأضحت المدارس الابتدائية خلال السنة الدراسية (1973-1974) معربة تماما في السنوات الأولى والثانية، وابتداء من السنة الثالثة تدرس الفرنسية كلغة أجنبية، أما بالنسبة للسنة الرابعة، فثلث الأقسام كان معربا تعريبا تاما مع تدريس اللغة الفرنسية كلغة أجنبية، وثلثي الأقسام مزدوج ونفس الوضع ينطبق على السنوات الخامسة والسادسة ابتدائي.

أما في التعليم المتوسط ذي الأربع سنوات، فعربت منه السنوات الثالث الأولى، بنسبة الثلث، تعريبا كاملا. وظل ثلثي الأقسام مزدوجا مع تدريس المواد العلمية بالفرنسية. وفي السنة الرابعة متوسط فكل المواد تدرس بالعربية ما عدا الرياضيات والعلو م الطبيعية والجغرافيا.[2]

وفي المستوى الثانوي كانت الشعب الأدبية معربة كليا في سنتيها الأولى والثانية، أما السنة الثالثة أدبي فكل المواد تدرس بالعربية، باستثناء الرياضيات والجغرافيا بالنسبة للشعب العلمية في الثانوي فثلث الأقسام كان معربا والباقي (أي الثلثين) كان مزدوجا مع تدريس الفلسفة والجغرافيا والمواد العلمية بالفرنسية في السنة الثالثة.

وبتطبيق هذه الإجراءات ارتفع مجموع تلاميذ الأقسام المعربة في التعليم المتوسط والثانوي (بدون احتساب تلاميذ التعليم الأصلي) من 5660 تلميذا سنة (68-69) من مجموع 166737 (بنسبة 3.39%) الى 106480

[1] احمد طالب الابراهيمي د. حنفي بن عيسى من تصفية الاستعمار (1962-1972) ص 128-130

[2] المرجع نفسه ص 135.134

تلميذا، سنة (72-73) من مجموع 287700 تلميذا، (بنسبة 37.01%)، ثم الى 176249 تلميذا بالأقسام المعربة، من مجموع 373405 تلميذ سنة (74-75) (بنسبة 47.2%).[1]

ويبدو أن هذا الارتفاع الهائل لأعداد تلاميذ الأقسام المعربة بالإضافة إلى انعكاسات التوترات السياسية والاقتصادية التي ميزت العلاقات الفرنسية–الجزائرية، وتراجع قيمة المساعدات التي ظلت تمنحها فرنسا للجزائر، في إطار عالقات التعاون الثقافي والتقني، مع تبني السلطات الجزائرية لسياسة "الجزارة "هي الأمور التي شجعت الوزارة على التخلي عن نظام تخصيص حصة الثلث، والملاحظ أن هيئة المؤطرين التربويين قد تأثرت بذلك بشكل ملحوظ فقد أصبحت تتوزع بالشكل التالي:

- **بالفرنسية**: أصبح للجزائر 4125 معلما، منهم 3727 جزائريا (بنسبة 90%) و9947 مساعدا منهم 9873 جزائريا (نسبة 99%) و2326 ممرنا، منهم 2324 جزائريا (نسبة 99%).
- **بالعربية**: لدى الجزائر 7333 معلما، منهم 4530 جزائريا، (نسبة 60%)، و20455 مساعدا منهم 20255 جزائريا، (نسبة 99%)، و7235 ممرنا، منهم 7230 جزائريا (نسبة 99%)[2] وهذه الإحصائيات إنما تؤكد نجاح سياسة "الجزارة "التي ساهمت، بشكل فعال، في دفع عجلة التعريب.

قد يبدو، من خلال هذه المعطيات العددية، أن الأمر قد حسم لصالح اللغة الوطنية، لكن الكثير من الدلائل تؤكد أن واقع الأقسام المعربة والمزدوجة كان يخفي الكثير من الظواهر الاجتماعية والتربوية المعقدة، حيث كان يتم توجيه التلاميذ منذ السنة الخامسة ابتدائي توجيها انتقائيا، فيوجه التلاميذ النجباء والمتفوقون وأبناء العائلات الميسورة نحو الأقسام المزدوجة، في حين يوجه أبناء الطبقات المتوسطة والفقيرة والتلاميذ محدودي المستوى نحو الأقسام المعربة. ومن المعلوم أن الأقسام المزدوجة كانت تفتح حظوظا أكبر للدخول الى الشعب العلمية، التي تدرس كلها باللغة الفرنسية وهي المرغوبة أكثر من التلاميذ النجباء والمتميزين.

أما من حيث تنظيم هذه الأقسام، فالملاحظ أن الأساتذة المدرسين بالفرنسية كانوا يخضعون بشكل متواصل لدورات تكوينية منتظمة، أما الأقسام المعربة، فغالبا ما كانت تميزها حالة من الفوضى جراء التفاوت

[1] وزارة التعليم الابتدائي والثانوي بيانات إحصائية ع 11 ماي 1973 مصدر سابق 216

[2] المصدر نفسه

الكبير بين مستويات الأساتذة المعربين، وعدم تقيدهم بمناهج وكتب موحدة، واختلاف لهجاتهم، باختلاف البلدان التي جاءوا منها، ما انعكس سلبا على تركيز التلاميذ ومتابعتهم للدروس.

وكان الاقتناع راسخا لدى شرائح واسعة من المجتمع، بان التلاميذ الذين تتاح لهم فرصة الدراسة في الأقسام المزدوجة هم أفضل ممن يدرسون في الأقسام المعربة، وان المعربين منهم لن يكون لهم أي مستقبل في عالم الوظيفة العمومية. وأقرب دلالة على ذلك نجدها في قطاع التربية نفسه، اذ ان إحصاءات (1979-1980) تؤكد وجود 1994 مديرا مفرنسا من مجموع 2271 مديرا (أي بنسبة 88%).[1]

وهذا الواقع يقر به جميع المسؤولين بمن فيهم وزير التربية احمد طالب الإبراهيمي، إذ أن الفرنسية حسبه ستبقى سيدة التدريس في الشعب العلمية والتقنية .وفي إطار سياسة التطوير والتحديث لن يكون هناك غنى عنها (فيجب أن نستفيد من خصائص هذه اللغة الأجنبية في التعبير وان نحاول عن طريقها الوصول إلى المستوى المطلوب في العلم والمعرفة ... أما العربية ...ففي انتظار أن تخرج عن الإطار الذي وضعت له ...كأداة التعامل بين العوام والجماهير الشعبية ... فان المدرسة الجزائرية سيكون من أهدافها ... تكوين الناشئة باللغة العربية وتربية العقول على أساليب الفكر العربي السليم على أن دور المدرسة لا ينبغي أن ينحصر في تربية العقول، بل يجب كذلك أن تعمل من أجل تمكين الطالب من الأخذ والعطاء في ميدان العلوم والتقنيات وبهذا الاعتبار يجب أن تصبح العربية لغة تعالج بها العلوم والتقنيات الحديثة). [2]

ج. تطورالتعريب الميداني في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي (1968-1973):

تم في 01 جوان 1967 تنصيب لجنة الإصلاح للتعليم العاليحيث تم تكليفها بوضع اليات رفع مستوىالتكوين في الجامعات الجزائرية وجعلها أكثر وطنية بالحد من التبعية المطلقة نحو فرنسا في مجالات البحث والتقانة.

وعلى الرغم من نجاح الجزائر مبكرا في افتتاح أقسام وفروع مزدوجة اللغة، كافتتاحها المدرسة العليا للترجمة سنة 1964 وفرع الآداب والثقافة العربية سنة 1966 والبدء في تدريس التاريخ بداية من 1967 والحقوق بداية من 1968 باللغة العربية، إلا أن جميع الشعب والفروع الأخرى ظلت تدرس باللغة الفرنسية . وعلى غرار الإستراتيجية المتبعة في تعريب الإدارات العمومية ,فقد اعتمدت السلطات في تعريب قطاع التعليم

---

[1] المصدر نفسه ص 217

[2] احمد طالب الابراهيمي. تر د حنفي بن عيسى من تصفية الاستعمار ... (1962-1972) مرجع سابق ص 127.

العالي والبحث العلمي على رهان القرارات والتشريعات القانونية وتكريس الوحدة اللغوية بإقصاء اللهجات والتراث البربري حيث تم إلغاء كرسي اللغة البربرية خلال السنة الجامعية (1968-1967) الذي كان على رأسه الأستاذ مولود معمري. [1]

وكان مرسوم 588-68 المؤرخ 23 رجب1388 هـ الموافق 15 اكتوبر 1968 المتضمن إحداث اختيار إجباري بالعربية في كل الامتحانات والمسابقات التي تنظمها كليات الآداب والعلوم الإنسانية والتكميليات الأدبية للطلبة الجزائريين.[2]أول نص تشريعي يخص تعريب في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي .لكنه لم يحمل أي آلية تحدد إجراءات تنفيذه من طرف الإدارات التابعة للقطاع.

وخلال انعقاد الملتقى الخامس للفكر الإسلامي بوهران 31 ,20) يوليو (1971) كانت مسألة التعريب حاضرة بقوة .إذ حيا الحاضرون الجهود التي تبذلها الجزائر في هذا المجال وتمت التوصية بضرورة خلق جو اجتماعي يمكن العربية من احتلال مكانة لائقة وجعلها لغة التعليم في كل مراحله والاقتداء بالتجربة السورية في تدريس العلوم الطبيعية والطبية بالعربية وتعميمها وتفعيل التعاون مع الجامعات العربية والمجامع العلمية مع تنظيم دورات لغوية وثقافية عبر البلدان العربية من اجل التمكن من اللسان العربي. والتعرف أكثر على الحضارة الإسلامية. [3]

وفي ذات الملتقى ألح أستاذ الطب د.سعيد شيبان على أن يتم تعريب التعليم العالي وميدان البحث العلمي لأننا) إن أردنا أن تكون اللغة العربية لغة الشعب العربي وهي رمز السيادة القومية فيجب أن يكون التعريب تابعا لمستوى عال في معانيه وفي أعلى مقاصده يكون ضمانا لمستوى اللغة العربية عند العامة ولمستوى العربية في المدارس الثانوية .ونكون متصلين بالتيار العالمي والرقي والتمدن ففي الجامعة تنقل العلوم في جميع البلدان وتعرب تعريبا واعيا والمزية المترتبة عن التعريب في الجامعة هي اكبر بكثير للمستقبل .فالتعريب يمكن الطالب العربي من الابتكار).[4]

ويعد صدور قرار 4 رجب1391هـ الموافق 25 اوت 1971 المتضمن تدابير التعريب في مؤسسات التعليم العالي والقاضي بإدراج تعليم اللغة العربية ابتداء من السنة الجامعية (1972-1971) في جميع برامج الدروس

[1] امصدر نفسه ص 44

[2] رئاسة الجمهورية الجريدة الرسمية ع 85.22 أكتوبر 1968 ص 1683

[3] حنفي بن عيسى،"نشر اللغة والثقافة العربيةفي الخارج",مجلة الثقافة، ع56,مارس، افريل,1980الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص8

العليا باللغات الأجنبية المنظمة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي). [1]أهم تشريع قانوني يصدر لصالح التعريب في مؤسسات التعليم العالي .إذ (يجبر الطلبة خلال مدة دراستهم على تلقي تكوين بالعربية يمكنهم من أن ينسجموا في السير الشامل للتعريب وان يكونوا قادرين على استعمال العربية كلغة عمل في حياتهم المهنية ,ولاسيما بواسطة معرفة واسعة للمصطلحات التقنية المرتبطة بنوع التكوين المتبع). [2]ويحدد القرار العدد الإجمالي لساعات الدروس والأشغال التطبيقية والأشغال الموجهة بالعربية والمدرجة في برامج التكوين الممنوح باللغات الأجنبية، بثلاثمائة ساعة في كل دراسة مقررة، وهي الزامية ويتم إثباتها، وتلقى هذه الدروس والأشغال التطبيقية والأشغال الموجهة بالعربية بإشراف معلم متخصص في المادة التي هي موضوع التكوين ,ويثبت التعليم باللغة العربية بواسطة اختبارات تدرج في الامتحانات التي تجري كل سنة أو ستة أشهر.

ويلزم القرار كل الطلبة الذين سبق تسجيلهم في مؤسسات التعليم العالي والذين يتلقون تكوينا بلغة أجنبية بمتابعة دروس عربية مناسبة لمستوى المعرفة الذي بلغوه ,وتعتمد على البرامج المقررة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 فبراير 1970 المتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة الوطنية بالنسبة لموظفي إدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية. [3]

وتم استحداث الجنة دائمة لتعريب التعليم العالي لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يعين أعضاؤها من طرف الوزير وتسهر على تطبيق التعليمات الوزارية الخاصة بالتعريب وتنمية وتنسيق عملياته وجميع انجازاته ذات الطابع التطبيقي التي يقتضيها اقتباس ونشر العربية لاسيما استخدام نتائج البحث العلمي بواسطة العلم اللغوي المطبق وتكلف أيضا بإعداد برامج عملية في إطار مخطط التعريب الموضوع في مؤسسات التعليم وإجراء مراقبة دائمة لمختلف عمليات التعريب.

وكتطبيق لما جاء في القرار فقد اكتفت المعاهد الجامعية بإضافة مادة تعريب المصطلحات (Lemminologies) في الفروع المفرنسة[4].

وصدر في 1 شعبان1391 هـ الموافق 21 سبتمبر 1971 قرار يتضمن فتح قسم معرب لشعبة الحقوق بجامعة وهران ,وإحداث اختبارات باللغة الوطنية للحصول على شهادة ليسانس في الحقوق.[1]

---

[1] رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية، ع 24.78 سبتمبر,1971 مصدر سابق، ص1285

[2] المصدر نفسه.

[3] صبحي رتيبة، المرجع السابق، ص148.149

[4] المرجع نفسه ص 149

وفي 22 شعبان1391 هـ الموافق 12 اكتوبر 1971 صدر قرار يتضمن إحداث لجان دائمة للتعريب بالجامعات ,يكلف الوزير بتعيين أعضائها الذين سيكلفون بكل المهام التي حددتها المادة 12 من قرار 25 أوت 1971,ويقومون بتشكيل لجان فرعية يكون هدفها :

- انجاز واختيار الكتب العلمية الأساسية بالعربية وترجمة المؤلفات الأساسية.
- إعداد المصطلحات العلمية وتنظيم تبادل الطلبة والملتقيات بالعربية وإشهار الدراسات.
- القيام بالتفتيش الدوري للمعلمين المكلفين بتقديم دروس بالعربية.[2]

وقد صدر في 27 محرم1392 هـ الموافق 13 مارس 1972 أول قرار في هذا الشأن يتضمن تعيين أعضاء اللجنة الدائمة للتعريب بجامعتي الجزائر وقسنطينة .ليصدر قرار أخر في 17 جمادى الثانية 1392 هـ الموافق 28 يوليو ,1972 يتضمن تعيين أعضاء اللجنة الدائمة لتعريب التعليم العالي وتوسيع أعضائها ليشمل مدير المدرسة العليا للتجارة مدير معهد اللسانيات مدير قسم اللغة والثقافة العربية بكلية الآداب بجامعة الجزائر ومسؤول القسم المعرب بكلية الحقوق أو ممثله وعميد كلية الآداب العامة أو ممثله وممثل عن مديرية التعليم العالي والمستشار التقني لمسائل التعريب وممثل مديرية الإدارة العمومية[3].

وتوسيعا لدائرة الأقسام المعربة صدرت في 16 جمادى الأولى1392 هـ الموافق 27 يونيو ,1972 عدة قرارات تتضمن إنشاء أقسام معربة لتحضير الليسانس بجامعات الجزائر ووهران وقسنطينة) إنشاء قسم معرب لتحضير ليسانس علوم التربية بجامعة الجزائر وقسم معرب لتحضير شهادة الليسانس في علم الاجتماع بجامعة قسنطينة[4]) وصدر في أكتوبر 1973 قرار يتضمن تنظيم الدروس وإجراء امتحانات فرع ليسانس علوم الطبيعة وشهادة التعليم العلمي بجامعة وهران باللغة العربية.[5] وصدر قرار آخر في 17 جوان 1974 يتضمن استحداث قسم معرب لتحضير ليسانس علم النفس) فرع التوجيه المدرسي والمهني) بجامعة الجزائر.[6]

---

[1] رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية، ع 84.15 سبتمبر,1971 مصدر سابق، ص1389.

[2] رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية، ع 19.94 سبتمبر,1971 مصدر سابق، ص1585

[3] رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية، ع 74-15 سبتمبر,1972 ص1165

[4] رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية ع 62 .04 اوت 1972 ص 951.

[5] رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية ع 100. 14 ديسمبر 1973

[6] رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية ع70.5 سبتمبر 1974.

وقرار آخر في 19 مارس 1975 يتضمن إعداد فرع معرب في جامعة الجزائر لتحضير شهادة ليسانس علوم اقتصادية [1]

وبحلول سنة 1975 تم استكمال فتح فروع معربة في الكثير من التخصصات وهي كما يلي : [2]

- الآداب والثقافة العربية (1966) (1966)
- التاريخ (1967)
- الجغرافيا (1967)
- الحقوق (1968)
- علوم التربية علم الاجتماع (1971)
- العلوم الدقيقة(1971)
- العلوم الاقتصادية (1972)
- العلوم الطبيعية فرع الأحياء(1972)
- وعلم النفس العلوم السياسية والإعلام (1974)
- علوم الأرض) الجيولوجيا(1974) (

لذلك يمكن ملاحظة تطور هام في مجال تدريس العلوم الاجتماعية باللغة العربية مع حضور قوي للثنائية اللغوية في بعض الشعب الإدارية والعلمية ,لكن هذه الثنائية أدت إلى ظهور عدة حساسيات في الأوساط الجامعية وكعينة من ذلك فان فرع اللغة الوطنية لقسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر الذي أنشئ في (-1972 1973) فشل في تحقيق الاندماج التام مع فرع اللغة الفرنسية بالقسم ,بحجة أن المناهج مختلفة .وإن معظم طلبة الفرع المعرب لا يحسنون إلا لغة واحدة مع رفض بعض الأساتذة تقديم الدروس. بلغتين في آن واحد.[3]

وقد عانى الفرع المعرب بالقسم عدة عراقيل أبرزها قلة الوسائل والكتب والدوريات المعربة المتصلة بالتخصص ,سواء على مستوى المكتبة الجامعية أو في سوق الكتب ,مع نقص وسائل الطبع بالعربية وعدم

---

[1] رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية ع30 مارس 1975.

[2] صبحي رتيبة، المرجع السابق ص 83

[3] بومالي محمد، التعريب في الجزائر (تجربة التعريب في علم الاجتماع)، أطروحة ماجستير، معهد علم الاجتماع، الجزائر، ص99

توفير المطبوعات بالعدد الكافي ,وفي الوقت اللازم لذلك. (إذ كثيرا ما كان النص يقدم من طرف الأستاذ في بداية السداسي ويبقى .... إلى أن ينتهي السداسي دون أن يطبع). [1]

وكان أساتذة القسم على قلتهم يعانون من كثير من المضايقات فغالبا ما كانت الساعات التي يدرسونها تفوق المتوسط المعتمد بكثير .فبعضهم كان يكلف بتدريس مواد متعددة ولمستويات مختلفة في وقت واحد ,وقد وصلت عدد الساعات المعمولة لدى بعضهم إلى 32 ساعة .في ظل ظروف عمل غير ملائمة.[2]

وكانت بعض محاضر جلسات اللجان البيداغوجية تتضمن تقارير عن أساتذة يدرسون في قسم اللغة الوطنية تتهمهم بالترويج لأفكار وإيديولوجيات لا تتماشى مع التوجهات السياسية للبلاد مما أدى إلى إقصائهم , وغالبا ما كانت النقابات تبدي إزاء ذلك مواقف يكتنفها الكثير من الغموض ,وتشي بموافقة ضمنية على ما كان يحدث والملاحظة العامة التي يمكن إدراكها هي أن الجهود المبذولة من طرف اللجان البيداغوجية ولجان التطوع وبعض المسؤولين البيروقراطيين كانت تشكل جهدا متكاملا لمحاربة جهود التعريب. [3]

ولعبت المقاييس والشروط التعسفية الموضوعة أمام الطلبة أثناء التسجيل في الجامعة ,دورا كبيرا في تحبيذ الغالبية منهم التوجه للأقسام المفرنسة بل إن بعض فروع اللغة الوطنية كانت تجبر طلبتها على توقيع عقود عمل مع وزارة التعليم الابتدائي والثانوي ,وتوجههم إجباريا وحصريا بعد سنوات الدراسة نحو قطاع التعليم مع حرمانهم من متابعة الدراسات العليا. [4]

وظلت الطرائق البيداغوجية المعتمدة بالجامعات غير متناسبة مع مستوى نضج الطلبة فالدروس العربية المقدمة لهم اصطبغت بشكل واضح بطابع التكرارية الآلية الباعثة على الملل لدى معظمهم خاصة في التخصصات العلمية والتقنية حيث كانت تعرض عليهم دروسا لغوية تأخذ فيها المواد اللغوية التقليدية حصة الأسد .وتدريس مادة المصطلحات المعربة لم يكن ذا أهمية قصوى بما أنها كانت تقدم بدون أي ترابط بينها وبين دروس التخصص فهي في نظر الطلبة لا تتجاوز كونها عقوبة "مسلطة عليهم [5].

إن حدة الحساسيات التي أثارتها مسالة ازدواجية الفروع المبرمجة في الجامعات أدت مع الوقت إلى زيادة التساؤلات حول قيمة الإضافة التي قدمتها هذه الإجراءات التعريبية في مجالات التكوين العلمي بالجامعات

[1] المرجع نفسه ص 102

[2] المرجع نفسه ص 103

[3] المرجع نفسه ص 104

[4] صبحي رتيبة المرجع السابق ص 85

[5] خولة طالب الابراهيمي -مرجع سابق ص 154.155

الجزائرية. فقد صرح وزير التعليم العالي محمد الصديق بن يحيى بأن إجراءات التعريب في قطاع التعليم العالي بعد ثلاث سنوات, ورغم أنها دعمت بنصوص أخرى إلا أنها لم تؤت ثمارها.[1]

3. المسالة اللغوية في ظل التحول لخيارات التعريب الكبرى والشاملة (1973-1976):

أ. الظروف الداخلية والدولية المؤثرة على سياسة التعريب بالجزائر (1973-1976):

رغم أن الركود والجمود هما أهم ميزتان ميزتا العلاقات الجزائرية الفرنسية بداية السبعينيات كنتيجة للازمات التي تصاعدت حدتها منذ إعلان الجزائر عن تأميم المحروقات وتبني الفرنسيين لإجراءات عدائية ضدها آملين من خلالها ثني المسؤولين الجزائريين عن المضي قدما في مسعاهم مع تنامي الاعتداءات على الجزائريين وممتلكاتهم بفرنسا إلا أن الملاحظ بان حجم المبادلات التجارية بين البلدين لم يتأثر في الأغلب بهذه التقلبات فقد بلغت واردات الجزائر من فرنسا سنة 1972, 2020 مليون دينار جزائري، و 2885 مليون دينار سنة1973 ، لتصل 4951 مليون دينار سنة ,1974 و 8291 مليون سنة1975 , أما صادراتها نحو فرنسا والتي انخفضت سنة 1972 الى 312 مليون دينار فقد شهدت ارتفاعا وصل إلى 1666 مليون دينار سنة 1973 و 3764مليون دينار سنة ,1974 ثم 2164 مليون دينار سنة1975 .[2]

وكانت الحاجة ملحة لدى الطرفين وبخاصة لدى الجانب الفرنسي لراب الهوة الحاصلة في العلاقات .رغم التشنجات الحاصلة في المواقف لذا فان الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان الى الجزائر في 10 أفريل 1975 كانت ضرورية للحد من التوتر القائم خاصة وان مخاوف الفرنسيين بشأن ضياع المكانة التي يحظون بها في الجزائر أصبحت جدية ومن جهتهم حاول الجزائريون اغتنام فرصة الزيارة لكسب تأييد الفرنسيين لمساعيهم في عقد ندوة البلدان الإفريقية خارج الكتل العسكرية ,ودعم مبادرة إنشاء تكتل ثلاثي عربي إفريقي أوربي "ووضع آليات للحفاظ على السلم والأمن في البحر المتوسط، وإقناعهم باستخدام نفوذهم لدعم سياسة الاستقلال عن الكتل العالمية) سياسة عدم الانحياز(، لكن الرئيس الفرنسي لم يلتزم بأي موقف من المقترحات الجزائرية وظلت إجاباته مبهمة وعامة . وهو نفسه يقر في حديث له مع مدير تحرير

---

[1] المرجع نفسه ص 154

[2] عثمان سعدي مرجع سابق ص 145.

صحيفة" تيموانياج "كريتيان"، حسبما يرويه الإبراهيمي عنه ,بان) التيار (لم يمر مع بومدين لان الأخير تعلم في الأزهر وليس في جامعة فرنسية).[1]

ومع ذلك فالزيارة كانت تصب في مصلحة الطرفين فطرف الجزائري كان هدفه الحد من العجز الذي يعانيه الميزان التجاري الذي بلغت خسارته 6127 مليون دينار وذلك بالسعي لإقناع الفرنسيين بزيادة حجم وارداتهم من البترول والغاز الجزائري وتعزيز التعاون التكنولوجي والتقني بين الطرفين .[2]ولم يفوت الرئيس بومدين الفرصة ,ليؤكد خلال خطاب ألقاه بحضور الرئيس الفرنسي بأنه (من الطبيعي أن تؤدي هذه التنمية التي تقوم الجزائر بتنفيذها إلى التوازن بين مصالحنا المتبادلة كما أن فرنسا ستأخذ حظها حتما مما سينتج من فوائد عن مساهمتها في مجهودنا الإنمائي في مختلف المجالات[3]). وهذا تأكيد للفرنسيين بان الجزائر ستضمن لهم مصالحهم في حال التزامهم بالمجهودات المبذولة لتنمية الجزائر وأن العلاقات الثنائية ستبقى متميزة شرط أن تقوم على أسس تراعي أكثر مبدأ التوازن والعدالة في تقسيم المنافع بين الطرفين .مضيفا (إن الجزائر المتمسكة بقيمها اللغوية والروحية تمسكا يجعلها ترفض كل غرور عقيم وتدين كل انغلاق سلبي ...وهذه الثقافات لا يمكن بأي حال أن تكون متنازعة أو متنافسة ,فهي متكاملة[4]) وفي هذا رسالة للفرنسيين وتأكيد لهم بان اتباع سياسة التعريب هدفه بعث القيم الروحية واللغوية للجزائريين وان ذلك لا يتعارض مع المكانة المتميزة التي تحظى بها اللغة الفرنسية بالجزائر ، ما يعني بأن الازدواجية اللغوية ضمنيا ظلت الخيار الأساسي للسلطة الجزائرية ما يرجح صدق المقولة المنسوبة للرئيس هواري بومدين حول اعتقاده بأن اللغة الفرنسية " (غنيمة حرب)

ويضيف في ذات الخطاب بان ... عالم اليوم لا يمكن أن يتلاءم مع الفوارق الخطيرة الموجودة بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية ,هذه الفوارق التي تهدد وجوده وتعرض توازنه للخطر[5] .(وذلك بفعل الآثار التي خلفها "النظام المالي العالمي الجديد الذي وضعت أسسه اتفاقيات بروتون وودز 1944 والذي يكرس هيمنة الشمال على الجنوب ويضع آليات اقتصادية تضمن استمرارية هذه الهيمنة ,وتمثل الجزائر قطبا سياسيا أساسيا من

[1] احمد طالب الابراهيمي مصدر سابق ص 379.

[2] عثمان سعدي المصدر سابق ص 145

[3] خطاب الرئيس هواري بومدين خلال مأدبة عشاء بحضور الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان". جريدة الشعب ع 3526 11 افريل 1975 ص5

[4] المصدر نفسه

[5] المصدر نفسه ص 5

الأقطاب المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على أسس أكثر عدلا وذلك منذ الإعلان عن المبادرة في قمة الجزائر لحركة عدم الانحياز 1973 وبدء الحوار بين الشمال والجنوب .وفي إطار نفس الزيارة سلمت السلطات الفرنسية 134 طردا من المحفوظات الجزائرية بالأرشيف الفرنسي لتختتم البيان جزائري فرنسي مشترك يؤكد حرص الطرفين على تنمية المبادلات الثقافية والتقنية عن طريق تسهيل تعليم اللغة العربية في فرنسا واللغة الفرنسية في الجزائر وتعزيز التعاون في مجالات البناء الميكانيكي وصناعات الحديد والصلب ومجال الإعلام السمعي البصري.

وفي الفترة الممتدة من 26-21 افريل 1975 تم تنظيم أسبوع علمي حول" البحث العلمي والقياس الالكتروني " بمعهد الدراسات النووية ,تحت إشراف وزير التعليم العالي والبحث العلمي محمد الصديق بن يحيى والوزير الفرنسي للصناعة والبحث ميشال دورنانو وذلك تتويجا لمعاهدة التعاون العلمي المبرمة بين فرنسا والجزائر في جويلية 1973. [1]

ورغم هذا الانفراج الظرفي في العلاقات الفرنسية - الجزائرية إلا أن رواسب الركود الذي ميز العلاقات السياسية بين البلدين عادت لتظهر من جديد خاصة بعد إعلان الفرنسيين دعمهم للمغرب الأقصى في مسالة الصحراء الغربية وإرسالهم لقوات عسكرية تمركزت في الحدود الشمالية للسنيغال خلال فترة 1977) (1975 \.[2]

ب. المؤتمر الثاني للتعريب (12-20 ديسمبر 1973) و آثاره على السياسة اللغوية بالجزائر:

افتتح السيد عبد الكريم بن محمود وزير التعليم الابتدائي والثانوي ,نيابة عن الرئيس هواري بومدين , أعمال المؤتمر بمشاركة 135 عضوا يمثلون معظم حكومات الدول العربية والمجامع اللغوية والجامعات العربية وهيئاتها العلمية .وبإشراف مباشر من الأمين العام لوزارة التعليم الابتدائي والثانوي عبد الحميد مهري وبحضور وزير الشؤون الدينية والتعليم الأصلي مولود قاسم نايت بلقاسم والمستشار الوزاري علي بن محمد والمفتشين العامين ومدراء الثانويات وكثير من الدبلوماسيين.[3]

وقد أكد المكتب الدائم لتنسيق التعريب التابع لجامعة الدول العربية على ضرورة تبني مقترحات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثاني لتوحيد منهج العمل و اختصار الزمن الذي قد تستغرقه اللجان في وضعها خاصة

---

[1] جريدة الشعب ع.3525. 10 افريل 1975 ص5

[2] احمد طالب الابراهيمي مصدر سابق ص 379.

[3] جريدة الشعب ع 3127. 13 ديسمبر 1973 ص 1

بالنسبة لأعمال لجان المصطلحات العلمية التي ستقوم بالتحديد النظري لكيفية تطوير اللغة العربية وكيفية تنسيق الجهود لتعريب مختلف المؤسسات العربية وتوحيد المصطلح العلمي في التعليم العام بالنسبة لمواد الرياضيات والفيزياء والكيمياء والجيولوجيا وعلم الحيوان وعلم النبات انطلاقا من معاجم عربية فرنسية انجليزية موضوعة من طرف الدول العربية.[1]

وقدمت عدة بحوث حول اللغة العربية وخصائصها بالإضافة إلى مناقشة مدى علمية اللغة واليات تطويرها [2]وشكلت خلال المؤتمر سبع لجان منها ست دائمة هي : لجنة الرياضيات المجنة الفيزياء لجنة الكيمياء لجنة الجيولوجيا لجنة علم الحيوان الجنة النبات.

ويؤكد الخطاب الذي ألقاه وزير التعليم الابتدائي والثانوي عبد الكريم بن محمود على أن...) سياسة التعريب التي سلكتها الثورة الجزائرية) حققت) نجاحا ملموسا في ميادين الإدارة والقضاء والإعلام والتربية والحياة الاجتماعية العامة ... نؤمن بان التعريب يعني اضطلاع اللغة العربية بجميع وظائفها في المجتمع ... وهذا التعمق لدور اللغة العربية هو شرط أساسي لتفتيق ثورة ثقافية أصيلة قادرة على مساندة الثورة الصناعية والثورة الزراعية ودفع المجتمع كله في طريق التنمية الشاملة) مضيفا ...(إن محاولة تطوير اللغة ... يكون مقصور النتائج إذا كانت الثقافة والعلوم والتكنولوجيا محدودة الانتشار في مجتمعنا أو إذا كانت المجامع والهيئات العلمية تعمل على تطوير اللغة بينما تستمر الجامعات والمخابر في استعمال اللغة الأجنبية في العمل والتدريس ....نشعر في الجزائر مثلا أن مواصلة معركة التعريب تتوقف على توفير الشروط اللازمة لتعريب التعليم العالي ...إننا نؤمن بان العناية باللغات الأجنبية وإتقانها شرط أساسي لتنمية التعاون والتفاهم بين الشعوب والحضارات ...ولكننا لا يمكن أن نتجاهل بان بعض الدول الكبرى لازالت تخطط لانتشار لغاتها ... بدعوى تنمية التفاهم بين الشعوب والحضارات). [3]

وقد تمخض عن المؤتمر الثاني للتعريب وضع معاجم باللغة العربية للمواد العلمية واهم ما فيها من تجديد محاولة توحيد استخداماتها والاحتفاظ بالمصطلحات المتفق عليها ووضع رموز اصطلاحية مع مراقبة المفهوم

[1] خولة طالب الابراهيمي -مرجع سابق ص 198

[2] جريدة الشعب ع 3128. 14 ديسمبر 1973 ص 5

[3] الخطاب الافتتاحي الذي القاه وزير التعليم الابتدائي والثانوي في افتتاح المؤتمر الثاني للتعريب جريدة الشعب ع3127. 13ديسمبر 1973 ص3

العلمي ومساواته باللغات التي يترجم منها أو إليها فقد انتقيت عدة مصطلحات وحذفت الكثير منها لجعل الدلالات أدق وأعمق وهذا منعرج هام لتوحيد استعمالات المصطلحات العلمية العربية.[1]

لذلك يمكن اعتبار نتائج هذا المؤتمر رائدة في مجال التخطيط اللغوي خاصة وان الكثير من الدول ومنها الجزائر تفتقر للمجامع اللغوية التي تعنى بوضع وتقييس المصطلحات وتقوم مسار السياسات اللغوية في البلاد .فهذه اللقاءات التي تجمع علماء اللسانيات واللغويين من مختلف أقطار الوطن العربي تساهم بشكل فعال في وضع أسس جديدة لتنفيذ خيارات التعريب وتجسيده في ارض الواقع.

وفي اختتام المؤتمر استقبل الرئيس هواري بومدين رؤساء الوفود المشاركة ليؤكد لهم بان (التعريب هدف استراتيجي من أهداف الثورة ....وانه لابد من ارتباط اللغة بالعمل وبالحياة اليومية ولا تبقى بمعزل عن التطبيق

وركز على ضرورة الاهتمام باللغات الأجنبية وعدم إهمالها لأنها نافذة على الحضارة العالمية) [2]

واعدت اللجان المختصة كل على حدا قوائم نهائية تضم مصطلحات ومفاهيم علمية حسب التخصصات التي تفرعت إليها وتم إدراجها في معاجم علمية دقيقة وموحدة وتمت التوصية بعقد المؤتمر الثالث للتعريب وبتبني دراسات وقرارات هذه المؤتمرات من الجهات الرسمية المختصة وضرورة إجراء تعديلات مستمرة لمواكبة التطور العلمي المتسارع. [3]

والأكيد في خضم كل هذا أن مشاعر العداء قد ازدادت كثيرا لدى الفرنسيين والجزائريين الفرانكفوليين ضد السياسات الجزائرية التي تعد في نظرهم عداء للمصلحة الفرنسية وتنكرا لأحكام اتفاقيات ايفيان ونكرانا الفضائل الثقافة الفرنكفونية الأمر الذي جعل الاعتداءات ضد الجزائريين المقيمين بفرنسا تتنامى بشكل غير مسبوق لحد دفع السلطة الجزائرية إلى وقف حركة الهجرة من الجزائر نحو فرنسا ,رسميا ,في 19 سبتمبر 1973.

وكان تزامن انعقاد المؤتمر الثاني للتعريب بالجزائر مع حادث تفجير القنصلية الجزائرية بمرسيليا والذي أدى إلى هلاك أشخاص وإصابة 20 شخص بجروح متفاوتة الخطورة حافزا لدفع السلطات الجزائرية للتحضير الجدي لمؤتمر وطني عاجل للتعريب والمضي قدما في تنفيذ هذا الأمر.[4]

---

[1] المصدر نفسه ص 4.

[2] جريدة الشعب ع 3133. 20ديسمبر 1973 ص 3

[3] المصدر نفسه ص 4

[4] جريدة الشعب ع 3129. 15ديسمبر 1973 ص 1.3

تم في 6 نوفمبر 1973 إنشاء" اللجنة الوطنية للتعريب "والتي أسندت رئاستها للسيد عبد القادر حجار المفتش السابق للغة العربية وضمت 150 عضوا (من المثقفين الثوريين الملتزمين بمبادئ أول نوفمبر وحزب جبهة التحرير الوطني ...وبمشاركة ممثلين عن مختلف الوزارات والمؤسسات الوطنية والولايات).[1]

ج. اللجنة الوطنية للتعريب ودورها في تفعيل سياسة التعريب في الجزائر:

وانيطت مسؤولية مراقبة أعمالها لمسؤول التوجيه والإعلام في حزب جبهة التحرير الوطني محمد الشريف مساعدية وتحت الإشراف الشخصي للرئيس هواري بومدين وقد حددت مهامها كما يلي : تكليف فريق بدراسة موضوع منهجية التعريب وطرقه البيداغوجية واستعمال الوسائل السمعية البصرية والمقروءة وإيجاد الوسائل المساعدة فريق ثاني مكلف بوضع منهاج دراسي للموظفين معتمدا على سلاليم الوظيف العمومي والدرجات العلمية على مرحلتين :

← مرحلة التعريب الأساسي

← مرحلة التعريب الوظيفي

- تكليف فريق ثالث بوضع مشاريع قانونية تكفل تطبيق هذه البرامج تطبيقا صحيحا في مدة زمنية محددة
- تكليف الفريق الرابع بالإعداد الجيد لاستعمال سلاح الإعلام سلاحا علميا ومنطقيا وتجنيد كل الطاقات البشرية تجنيدا كاملا وواعيا حتى تكلل العملية بنجاح.[2]

وبالتالي فمهمة اللجنة التي كانت تعمل تحت الإشراف المباشر للرئيس هواري بومدين تكمن في تنسيق أعمال التعريب وإعداد جرد شامل للعراقيل التي تحول دون تطبيق التعريب مع تقديم اقتراحات كفيلة بإزالتها وتسخير الإمكانيات المتوفرة لتجسيد سياسة التعريب في قطاعات الوظيف العمومي بشكل فعال بإشراك الجماهير الشعبية في هذا المسعى مع الأخذ بعين الاعتبار كل الرؤى والتقارير المرفوعةمن اللجان الولائية والجهوية على غرار ما تم تطبيقه خلال تجسيد خيار الثورتين الزراعية والصناعية.[3]

[1] عبد الرحمان سلامة ابن الدوايمية، التعريب في الجزائر، من خلال الوثائق الرسمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981 ص 55

[2] المصدر نفسه، ص58-60

[3] جريدة الشعب ع 3552. 13 ماي 1975 ص 4

ولتحقيق هذه الأهداف استحدثت عدة لجان فرعية على مستوى الولايات والبلديات تشرف عليها فروع وقسمات جبهة التحرير الوطني التي كلفت بتنظيم لقاءات وأسابيع جهوية للتعريب ,والترويج له مع تقديم تقارير عن نشاطاتها.

وهذا التوجه الذي يعتمد على إشراك حزب) ج .ت .و (في تجسيد مساعي التعريب كان نتيجة لشبه اقتناع بين دعاة التعريب المتحمسين بان السيطرة المطلقة المفرنسين على مصالح الإدارات العمومية ستبقى حائلا أمام تنفيذ هذا المسعى من خلال القرارات السياسيةوان الفئات الشعبية ,في عمومها غيرمكترثة بمسعى التعريب الذي تعتبره أمرا غير جدي.[1]

[1] بن الدوايمية عبد الرحمان سلامة التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع الجزائر 1981، ص40

الفصل الثالث:

التعريب والهوية.

المبحث الأول: علاقة التعريب بالهوية الجزائرية:

تشكل اللغة العربية أساس هوية الجزائريين, فهي مجرد رموز و أصوات لغوية نستعملها للتواصل بيننا بل لها قيمتها وثقافتها في قلب كل الجزائريين فهي لغة القرآن وهي اللغة التي تجمع كل المواطنين بتاريخهم ودينهم وفي ظل العولمة الثقافية وفي ظل التصادم اللغوي الحضاري وتقنيات العصر التي تصدر الى بلدان العالم بلغات شتى كان لابد من الحذر والحديث عن ظرورة الاهتمام بلغتنا العربية والسعي لتطويرها من خلال العمل والعمل لان التاريخ اثبت بان الغلغة لم تكن عائقا امام تعلم الأطفال او تطور بلاد على العموم فعادة كان يسند كل ذلك الى نشاط الانسان وعمله, فالدول التي تقدمت علينا بخطوة او خطوتين سارت على منهاج اتقان العمل وسيلة لغد افضل وعندما نتحدث عن الجزائر فتاريخها يشهد بان اللغات واللهجات تعددت بها, و رغم هذا كان لنا بصمة تاريخية في عهد الهواري عموما لا يمكننا كجزائريين ان نتخلى عن لغتنا العربية لانها هي ثقافتنا التي تربطنا بتاريخ عريق ومستقبل يبنى بالعلم و العمل.

تعاني الهوية في الجتمعات التي مرت بتجارب قاسية كالاستعمار واثار المثاقفة المكثفة حيث وجدت نفسها مشغولة لابعد حد للحفاظ على الهوية الثقافية او الى حد التواجد الاجتماعي نفسه، وعندما يذكر الاستعمار الفرنسي للجزائر يتبادر للاذهان موقفه من اللغة العربية والمشهور عنه انه حارب هذه اللغة بمختلف الوسائل حتى عجم لسان اهل الجزائر وفرض عليهم لغتهم الفرنسية.[1]

ركز الاستعمار الفرنسي جهودهم على السياسة التعليمية فاسس مدارس ووظف أساتذة لتدريس لغته فنجح في ادماج عدد لا بأس به من الجزائريين في ثقافتهم عن طريق اللغة لكن لا يعني ان المجتمع الجزائري مقتنع بهذا التاثير حيث ان هناك فئات من هذا المجتمع نبذت وهمشت كل من مس في تغيير هويته حيث ركز المستعمر على السياسة التعليمية حتى يتمكن من محو اللغة العربية لغة الهامش ويعمم الفرنسية التي تمثل لغة المركز، لهذا اخذ يهتم بالتعليم لانه الميدان الذي يستطيع ان يغزو عبره عقول الجزائريين.

ويؤكد الجنرال هوتبول **Hautpoul** بشأن الغزو الفكري للجزائريين من أحد الوسائل البناءة لاقرار الامن الكامل في الجزائر وهو نشر وبث اللغة الفرنسية بين السكان والطابع الادماجي الخاص بالجزائريين ليس نقل للتعليم الفرنسي بالجزائر وانما هو عمل سياسي مدروس وفقا للفرنسيين فهدف فرنسا للجزائريين ليس رفع

[1] أبو قاسم سعد الله أبحاث واراء في تاريخ الجزائر جزء 04. عالم المعرفة طبعة 2011 ص 22

غطاء الجهل عنها لهذا بادرت فرنسا في تأسيس مدارس رغبة في نشأة جيل جديد مشبع بلغتها خاصة المناطق العسرة.[1]

ويصرح الدوق دورو فيقو في 1832 بالقول " أرى ان نشر لغتنا هي الوسيلة الأكثر فعالة لفرض هيمنتنا في هذه البلاد... ان المعجزة الحقيقية التي يلزم ان نصنعها هي ان تحل اللغة الفرنسية شيئا فشيئا محل العربية بحيث نتمكن تجاه هذا الاجراء من نشر لغتين للاهالي خاصة إذا اقبلت الأجيال الجديدة وبدأت التعليم في مدرستنا.

بمعنى ان فرنسا وضعت كل امالها على هذا الجانب لسلب هوية الشعب الجزائري.

وعن تمسك الجزائريين باللغة العربية و نظالهم من اجلها يقول ديبارمي " ان الأهالي سرعان ما شعرو بالخطة الفرنسية و خطورتها على اللغة العربية لانها خطة تقضي على لغتنا ودراستها كلغة ميتة فالاساتذة التي عينهم جوني فرعون كانو يسمون أساتذة اللغة العربية و اللهجة العربية في الجزائر كان يسميها ديبارمي بسخرية البربري و هي اللغة العربية الفصحى بعد ان عجمت ودخلت عليها الأصوات والتأثيرات البربرية وحدثت اللغة العربية ثورة لغوية حسب تعبيره وكانت تقودها الصحف العربية المكتوبة باللغة العربية المقدسة بلغة قريش والجزائريون حسب طريق نوابهم نادو بتعليم الربية و ربطو بينها و بين الدين ثم بينها وبين الوطنية, في 1931 نشأت جمعية العلماء وكان برنامجها ينص على ان تعليم العربية يمثل حجر الزاوية في وجودها ويظهر هذا في ادابيات الجمعية والمؤتمر الجزائري الإسلامي طالب بالحرية في تعليم العربية لسنة 1936, و الغاء كل ما اتخذ ضدها من إجراءات ففي 1933 نادى نجم شمال افريقيا بتعليم اللغة العربية اجباريا و نادى المؤتمر العام للحزب الجزائري سنة 1938 بإصدار مرسوم يجعل تعليم الغة العربية اجباري في جميع المستويات, وفي البيان الجزائري الذي قدمع فرحات عباس باسم الجزائري الى الحلفاء سنة1943 وردت المطالبة باللغة العربية رسميا على المساواة مع اللغة الفرنسية وأكدت ذلك مختلف الوثائق الصادرة عن فروع الحركة الوطنية ونتيجة للضغط المتواصل و اعترافا بالامر الواقع اعلن الفرنسيون في 1947 في القانون الخاص بتعليم الحزائر ان تعليم العربية اجباري مع تعريب كل ما هو معقد كما ان دراسة اللغة كانت قائمة عند الفرنسيون منذ بداية الاحتلال,[2] اما سياسة الاحتلال فكثفت جهودها لبناء المدارس نظرا للدور الكبير الذي تلعبه لنشر

[1] خولة طالب الابراهيمي مرجع سابق

[2] نفس المرجع ص 24-30

اللغة الفرنسية باعتبار ان أي تغيير اللغة العربية يقابله تغيير في الهوية وهذا ما كانت تستهدفه القضاء على الهوية.[1]

وتلجأ الهوية للظهور او البروز عندما تحتاج ان تعبر عن نفسها او تتكلم واعمال فرونس فانون (1954-1961) التي تصف الحركة الصراعية واستراتيجيات ابراز متبادل للهوية من طرف المستعمر في مثال الخطاب والكلام الهجومي والدفاعي أحيانا للهوية، [2]وكان من الطبيعي على الانسان ان يملك أكثر من لغة بسبب الاضتهاد الكولونالي فالمستعمر دائما يفرض لغته والشعب لا يختار هذا بارادته انما تفرض عليه وبهذا ان حدث تغيير في الهوية فانه شكليا فقط ليس جذريا فتضاف اليها أشياء جديدة لتوسيع نطاقها مع الحفاظ على مقوماتها الاصلية.[3]

ان معظم الذين دافعو عن اللغة العربية ضد كيد المستعمر هم من العلماء ذوي الأصول من أمثال جمعية العلماء المسلمين والعلامة عبد الحميد بن بديس الذي نظم قصيدة مشهورة يدافع فيها عن المقومات العربية الإسلامية للجزائريين حيث يقول " شعب الجزائر مسلم والى العروبة ينتسب" ومن الواجب على أبناء اللغة العربية هو الاهتمام بها تعلما وتعليما، والاعتزاز بها كمكون اهم في الهوية الوطنية لانها تعد لغة علم وازدهاز تساهم في رقي المجتمع واتصاله بمجده الماضي ليعتز به الفرد بكونه مسلما عربيا.

المبحث الثاني: التعريب ودوره في الحفاظ على الشخصية الوطنية

لقد ظلت الجزائر منذ الفتح الإسلامي محافظة على الثقافة العربية الإسلامية التي انصهرت وساهمت في اثرائها بكثير نت الإنتاج الفكري والابداع الفني والمؤلفات القيمة [4]فازدهرت اللغة العربية هذه الديار واضحت لها مركز اشعاع كبرى في مختلف ارجاء الجزائر كتلمسان ووهران وبجاية ومسيلة ومازونة وقسنطينة وغيرها كما كانت الوسيلة وأداة التعامل في كل المجالات الإدارية والعلمية والعسكرية وكانت جميع الوثائق الرسمية للدولة الجزائرية تصاغ بالعربية ومن بينها تلك الوثائق المتبادلة بين الأمير عبد القادر وقادة الغزو الاستعمار

---

[1] فريدة كروش مرجع سابق ص 78.

[2] خولة طالب الابراهيمي، مرجع سابق، ص131

[3] نفس المرجع فريد كروش ص 80.

[4] علي حمدان إشكالية الهوية والانتماء المركز العربي للدراسات السياسية جزء 01 ص 56

ومراسلات الداي حسين والاتفاقات والمعاهدات التي ابرمتها الجزائر في تلك الحقبة مع مختلف الأطراف الدولية والتي لا تدع مجالات للشك في حقبة اللغة العربية كعنصر أساسي لا ينفصل عن الشخصية الوطنية الجزائرية.[1]

ومن المعروف ان عملية الاحتلال لعام 1830 رافقتها حرب شعراء على عناصر الهوية الوطنية الجزائرية دين وثقافة ولغة فتحولت وفق ذلك المساجد الى كنائس وثكنات وتم التصنيف على تعليم اللغة العربية وتعطيل دور العلم والثقافة واتلفت المكتبات وذلك كله في محاولة لمحو الشخصية الجزائرية ومسخ معالمها لالحاقها بشخصية المستعمر الذي يدرك تمام الادراك بان الامر لا يستقيم له الا بالقضاء على الشخصية [2]

حيث تتأثر اللغة في مجدها وانحطاطها بتدخل الانسان فردا كان ام جماعة ولهذا فان الشعوب تفقد حياتها ويمحى كيانها عندما تفقد لغتها ويتحول أهلها الى ناطقين باللغة العربية بفعل السياسات الاستعمارية[3] فالامام الشيخ عبد الحميد بن باديس ربط اللغة العربية بالدين الإسلامي معتبرا ان لا حياة للامة الجزائرية الا باحياء لغتها الحضارية لغة القرآن الواحدة والموحدة للشعب الجزائري اما الشيخ البشير الابراهيمي فيرى ان اللغة العربية هي المقوم الأكبر من مقومات الاجتماع البشري وما من امة ضاعت لغتها الا وأضاعت وجودها, [4]كما اكد احمد توفيق المدني احد وجود جمعية العلماء المسلمين أهمية اللغة وطلب من الجزائرين أن يتمسكوا بلغتهم العربية بقوله أيها المسلم الجزائري دونك يا اخي اللغة العربية لغة دينك وقرآنك ولغة ابائك واجدادك لغة المدينة التي غمرت العالم بنورها.[5]

كما قال الشيخ البشير الابراهيمي " من المحال ان تنهض أمة بغير خصائصها أو تقوم بغير مقوماتها فإن نهضت بغير ذلك فتلك نهضة مزورة" وحقيقتها انها انتقلت الى الامة صاحبة تلك الخصائص وارتحال بالعقول الى موطن تلك الامة وهو تجنس فكري يسمونه نهضة، [6]بينما حذر الكاتب الصحفي إبراهيم أبو اليقطان من

[1] المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر ص 101/100

[2] عبد القادر فضيل اللغة ومعركة الهوية في الجزائر ط2 الجزائر جسور للنشر والتوزيع 2015 ص 72.

[3] ناصر الدين سعيدوني المسألة الثقافية في الجزائر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص 40-41-42

[4] تركي رابح الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربيةفي الجزائر ط3 الجزائر ص 14-15

[5] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر المطبعة الإسلامية بالجزائر ص 42-43

[6] محمد البشير الابراهيمي آثار الامام محمد البشير الابراهيمي صحيفة البصائر ج3 ص 42

الخطر المحدق بالامة إن هي استعملت لغة غيرها بقوله " إن الالسنة الأوروبية في الافواه الإسلامية اشد خطرا على المسلمين من الأوروبيين أنفسهم.[1]

اما الزعيم الوطني للحركة الاستقلالية مصالي الحاج فجعله حسه الوطني وتكوينه السياسي وتجربته مع الاستعمار الفرنسي يؤمن ايمان راسخا على الرغم من ثقافته الفرنسية البسيطة التي اكتسبها في فرنسا بأن اللغة العربية مكون أساسي لشخصية الشعب الجزائري وهذا ما أبرزه في مستهل خطابه في الملعب البلدي (العناصر) في الجزائر العاصمة قائلا "إلتزاما بلغتنا الوطنية العربية التي كلنا نعتز بها ونعجب بها أردت أن أعبر أمامكم بعد نفي دام اثنتي عشرة سنة بلغتي الام اللغة العربية" [2]

وفي خضم الحرب المعلقة على معلومات الامة الجزائرية عملت إدارة الاستعمار كل ما في وسعها من أجل أن تحط من شأن اللغة العربية بدعوى أنها لغة ميتة لا طائل من اعتمادها في الحياة اليومية للمواطن غير ان الشعب الجزائري الذي يدرك بسجيته أهمية العامل اللغوي في الحفاظ على هويته في معترك تحدي الاستعمار, راح يعبئ إمكاناته للإبقاء على تعليم لغته بين أبنائه كتعبير عن مقوماته المسخ ومواجهة حملات التشويه وقد قامت بهذا الدور بالدرجة الأولى كتاتيب تحفيظ القرآن الكريم المنتشرة عبر كل المدن والقرى وكذا بعض الزوايا التي يتهافت عليها الطلاب لتعلم علوم الدين ومبادئ البلاغة والنحو والصرف وأحيانا المنطق والرياضيات.[3]

هذه المقاومة الذاتية للمجتمع الجزائري كانت وراء ظهور الحركات الإصلاحية المفترقة التي لم تستبعد المقومات الأساسية للشعب الجزائري في مناهضتها للاستبداد والتسلط وقد اسفرت في العقد الثالث من هذا القرن عن بروز حركة واسعة حملت لواء تعليم اللغة العربية بطرق أكثر عصرية وشمولية تتمثل في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي قامت بحملة تحسيسية لأهمية اللغة العربية وبناء المدارس الحرة لحماية اللغة العربية من الضياع استجاب الشعب الجزائري لهذا النداء وتم بناء العشرات من المدارس في مختلف

---

[1] ناصر الدين سعيدوني المرجع السابق ص 44

[2] مغزاوي لقمان، ازمة الهوية في السياسة التعليمية الجزائرية، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية إشراف عقبة ضيف الله جامعة يوسف بن حدة 2004-2005 ص 216

[3] عبد الرحمان سلامة مرجع سابق ص 124

انحاء البلاد وجند المئات من المعلمين وأوجد نظام محكم لتسيير هذه المدارس قبل ان يتأسس المعهد الثانوي (عبد الحميد بن باديس)بقسنطينة اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية.[1]

مع بداية العقد الخامس شرعت الجمعية في ارسال بعثات طلابية الى المعاهد وجامعات البلدان الشقيقة كمصدر العراق وسوريا والأردن بهدف اعداد الكفاءات اللازمة للمدارس الثانوية التي تزعم الجمعية الاستزادة منها بمجرد اعداد اطاراتها دون ان تنسى جامع الزيتونة وفروعه بتونس وجامع القرويين يقاس الذين ظلاقبله لطلاب العلم الجزائريين يتوافدون عليها لتلقين علوم الدين واللغة ثم العودة الى الوطن للتدريس في المدارس الجزائرية وأمام استعادة الشعب الجزائري في الدفاع عن هويته اللغوية الثقافية عمدت إدارة الاستعمار إدراج كل معلم أو متعلم للغة العربية ضمن القائمة السوداء التي يعتقل صاحبها ويزج به في السجن لمجرد ظهور حوادث تستدعي منها النحر وعندما اندلعت ثورة التحرير سارعت الى غلق هذه المدارس والى تعقب معلميها وطلبتها الذين التحقو في اغلبهم طلائع المجاهدين ليشكلو النواة الأولى لجيش التحرير الوطني قبل ان يلتحق بهم زملائهم تلاميذ المدارس والجامعات الفرنسية عام 1954.[2]

ومع اندلاع الثورة رفعت جبهة التحرير الوطني شعار إعادة الاعتبار للغة العربية وعم تعليمها سائر وحدات جيش التحرير وقامت بإلزام من يعرف اللغة العربية تعليمها لمن لا يعرفها وشجعت كتاتيب تحفيظ القرآن وركزت على المعتقلات والسجون التي تحولت على يدها طوال سنوات الكفاح الى مراكز لتعليم اللغة العربية ونشر الوعي الوطني وقد تحققت في ذلك نتائج مشرفة أكتسب الكثيرين قاعدة الانطلاق في بناء مستقبلهم العلمي بعد استقلال البلاد.[3]

إن قراءة بسيطة في مسار الحركة الوطنية الجزائرية وكذلك الثورة وحوادث ما بعد الاستقلال وما شهدته من صراعات ومشروعات إصلاح التعليم المتجددة تبين أن قضية اللغة تخلل مكانة محورية في المسالة الثقافية في الجزائر لارتباطها بمفهوم الشخصية الوطنية ولكونها القاعدة الصلبة التي تقوم عليها سيادة الأمة

[1] المنصف وناس مرجع سابق ص 104

[2] ناصر الدين سعيدوني مرجع سابق ص 47

[3] أحمد ناشف، تعريب التعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي والايديولوجي مؤسسة كنوز المحكمة 2011 ص 13.

من منطق أن السيادة السياسية لأي شعب من الشعوب تنتهي في غياب سيادة ثقافية لغوية فالنسق اللغوي هو الذي يسمح لأمة ما بالتواصل وتشكيل هوية سياسية ويسمح لها ببلورة هويتها الذاتية.[1]

حيث تساهم سياسة التعريب في تعميق الانتماء الوطني وتعميق فكرة الوطن والوطنية في زمن كانت الأمة في اشد الحاجة إلى منقذ يأخذ بيدها بعيدا عن الشبهات والأكاذيب.[2]

وتعتبر الشخصية الجزائرية غنية ببعديها العربي والإسلامي وثرية بتكامل هذين البعدين لما يرمزان إليه من وفاء للقيم الحضارية ولذلك تبدو الشخصية الجزائرية مطالبة بإثبات إرادتها من أجل خلق تقاليد راسخة من النضال والتقدم وهذا ما يؤكد الميثاق الوطني.[3]

ولما كانت اللغة العربية من أبرز مقومات الشخصية الوطنية فإن المجتمع الجزائري بقي محافظا على عروبته ولغته داعيا إلى اعتبارها لغة رسمية في المدارس حيث يقول البشير الإبراهيمي "إن لغة العرب قطعة من وجود العرب وميزة من ميزاتهم ومرآة لعصورهم الطافحة بالمجد والبطولة والسيادة ".[4]

كما ساهمت سياسة التعريب في تمسك الجزائريين بالزوايا والمساجد التي بدورها أدت دورا مميز في تمكين الناشئة من لغتهم حيث أسهمت بدورها في تعميق الحس الوطني حيث تكتسي طابعا مميزا فهي ليست فقط للحفاظ على الشخصية وضمانا لترابطها فحسب بل أساس كل نهضة وتطور مستقبلي فقد كانت أداة تحصين وحفاظ على هوية وشخصية المجتمع الجزائري وعاملا أساسيا جابه كل محاولات الهيمنة الاستعمارية.[5]

ويرى المجتمع الجزائري أن الرجوع إلى أصالته وهويته لن يتم إلا من خلال الاستعمال الموسع للعربية وجعلها قادرة على تحقيق ذلك فالتعريب بالنسبة للجزائريين عنصر سياسي في هويته وشخصيته ومن هنا نشأ ذلك التلازم المنطقي والتاريخي بين العربية والوطنية إذ من الخطأ الفادح إلغاء أو فصل اللغة العربية عن المجتمع.[6]

وفي خضم دراستنا للتعريب ودوره في الحفاظ على المقومات الشخصية توضح اغلب المصادر على العلاقة التكاملية بين الطرفين وبهذا اعتبر التعريب جزءا من الهوية [1]لقد علمتنا الأحداث الوطنية إن اللغة روح الأمة

---

[1] ناصر الدين سعيدوني مرجع سابق-ص 102

[2] عبد الرحمان سلامة مرجع سابق ص 97

[3] المنصف وناس. مرجع سابق-ص71

[4] عبد الرحمان سلامة. -مرجع سابق ص 15.

[5] المنصف وناس، مرجع سابق ص 107

[6] عبد العزيز عبد الله. ثورية التعريب-اللسان العربي المجلد-ج1. المنظمة العربية للثقافة والفنون 1972 ص72.

وحياتها وأنها تمثلاهم عناصرها واقوي مقوماتها وإنها عامل أساسي لترسيخ الشخصية الوطنية كما جاء على لسان هواري بومدين قوله لا مجال للمقارنة أو المفاضلة بين اللغة العربية وأي لغة أجنبية فرنسية أو انجليزية لأن الفرنسية كانت ستبقى مثلما بقت في ظل الاستعمار لغة أجنبية لا لغة الجماهير الشعبية.[2]

كما يقول عبد الكريم علاب مبديا مكانة التعريب في المحافظة على الشخصية الوطنية او في استمرار الروابط التي كانت تربط المجتمع بغيره "كان هذا التعليم المعرب قد ساهم بحظ وافر في استمرار الروابط التي حاول الاستعمار أن يفصمها عن المشرق العربي ومغربه".[3]

أما الأستاذ ريمون فيصف لنا الطريقة التي سلكتها فرنسا في كبت شعور الانتماء إلى الأمة العربية والرد العنيف الذي قوبلت به هذه الطريقة حيث يقول وقد حاول المستعمر أن يكبت شعور الانتماء إلى الأمة العربية بالحديد والغاز لكنه لم يتمكن فاللغة تصاحب سلوكنا في كل لحظة وترافقنا في الأطوار التاريخية مما يجعلها أداة صادقة للتعبير عن المجتمع ومقياسا لرقينا أو انحطاطنا في ميادين العلم والثقافة والحضارة.

إن هذا الدفاع عن اللغة العربية هو في الواقع دفاع عن الوجود الحضاري المتميز للشخصية الوطنية وان سيادة أمتنا من سيادة لغتنا وتجسيد كياننا السياسي بقاء الأجيال المتعاقبة لا يمكن أن يمتلأ من خلال اللغة الوطنية ولذا حق لنا الخوف على لغتنا وما يتربص بها ويهدد كيانها ووجودها خاصة في عصر التكنولوجيا.[4]

فالعربية التي حملت رسالة سماوية واقتحمت المجالات العلمية الأكثر تعقيدا ونبت حضارة راقية كانت اللبنة الأولى لحضارة العرب ولكن كانت هذه اللغة تعبر عن شخصيتنا وهويتنا التي تتجلى من خلالها العقلية الجزائرية لكونها مرآة صادقة ونحن وان سلمنا بضرورة التمسك بالعربية كلغة قومية فهذا يدل على المحافظة على تلك الشخصية التي حافظ عليها الجزائريين من الزوال فالجزائري الذي لاستخدم غلا الفرنسية وسيلة

[1] ناصر الدين سعيدوني المرجع السابق ص 42

[2] عبد الكريم غلاب، التعريب ودوره في تدعيم حركات التحرر في المغرب العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ص 180

[3] احمد بن نعمان التعريب بين المبدأ والتطبيق الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ص180

[4] صبرينة بوديوع، الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر (1965-1978) رسالة ماجيستر في التاريخ اشراف الدكتور عبد الكريم بوصفاف- جامعة منتوري 2010-2011 ص83

تواصل تميزه عن باقي أفراد مجتمعنا لابد إن يشعر بالغربة داخل ثقافته الوطنية وهي غربة لا يمكن أن تعوض.[1]

[1] خديجة حالة، التعليم الأصلي ودوره في حركة التعريب بالجزائر (1970-1977) رسالة دكتوراه في التاريخ اشراف الدكتور محفوظ لاموم- جامعة ادرار 2017-2018 ص 219

الخاتمة:

لقد تم بحمد الله فضله انجاز بحثنا " سياسة التعريب في الجزائر ودورها في الحفاظ على المقومات الشخصية الجزائرية (1965-1978).

_ بعد جهد سعينا من خلاله ان نبين ان اللغة العربية دور كبير ومكانة في التعليم ككل.

_ حتى نبين للذين يقولون ان اللغة عربية قاصرة وضعيفة امام اللغات الأخرى وانها لاشئ اما اللغات الأجنبية الأخرى وهذا ما جعلنا اليوم نعاني المشاكل, فاللغة العربية ضرورة حتمية في مجال التعليم هذا ما جعل الجزائر تعتمد على القيام بعملية التعريب ودورها في الحفاظ على المقومات الشخصية لان للغة العربية حضارات وثقافات كثيرة حيث استطاعت ان تنقل الفلسفة اليونانية وبقيت اللغة الأولى لعدة قرون واللوم لا يكون عليها بل على الذين تخلو عنها وعلى الظروف التي مرت بها لغتنا من الاستعمار حول طمسها ومسحها فقد اكدت الأبحاث بان قدرة استعاب الفرد بلغته القومية افضل بكثير من اللغات الأجنبية لان الابداع والابتكار مرتبطان باللغة الام لذا تبين بان التعريب له دور كبير في توحيد وشرح المصطلحات وهذه المهمة تقوم بها المجامع اللغوية التي تعمل على التنسيق بين جهود الجماعات ومؤتمرات التعريب التي نعتقد في كل مرة من اجل إيجاد حلول من شأنها المساهمة في حل مشكلة التعريب وان اللغة العربية تعيش تحدي كبير خاصة في ميدان البحث العلمي لذا يجب على الفرد استغلال كل العوامل التي من شأنها ان تساهم في النهوض بالغة العربية وتطويرها منها التعريب وغيرهم بغية إيجاد مصطلحات جديدة.

_ان قضية التعريب ليست عملا ارتجاليا وانما تتوقف إضافة الى حل مشكل الأساتذة والمصطلح الا على قرار سياسي من اجلها ان تكون في المهام الأول.

_عملت الجزائر على دعم اللغة العربية والعمل على استرجاع مكانتها بعد الاستقلال بعد الازدواجية اللغوية التي عرفتها

_ تعتبر قضية التعريب قضية قديمة وحديثة في الوقت نفسه، قيمة لان الاستعمار الفرنسي حاول القضاء على الهوية الجزائرية فكانت اللغة العربية هي المستهدفة أساسا لأنها كانت تمثل أحد الثوابت الأساسية لهذه الهوية، وحديثة لأنها ظهرت كقضية ملحة غداة الاستقلال، وذلك بسبب انتقال المجتمع الجزائري من

الوضعية الاستعمارية الى الوضعية المستقلة وعلى هذا الأساس عملت الجزائر على تعريب بعض المجالات التي أهمها التلفزة الإذاعة الصحف الجرائد المجلات.

_ رغم من ارتفاع نسبة الأمية التي بلغت 80% إلا أن الشعب كانت لديه قدرة استيعابية كبيرة للغة العربية الفصحى وإن لم تكن لديه القدرة التعبيرية وبهذا فإن الإذاعة قد ساهمت في تعريف المواطن البسيط مفردات الاختيارات السياسية والثقافية والاقتصادية وهذا في شكل حصص تعليمية وإخبارية فجعلت فئة الشباب تتابعها وتتزود بثروة لغوية مفيدة في الدراسة.

_ إن نجاح التعريب في التعليم الابتدائي يقتضي نجاح المرحلة المتوسطة ففي مرحلة التعليم المتوسط كانت المواد الأدبية تدرس بالعربية عدا الجغرافيا في حين المواد العلمية تدرس بالفرنسية كما عربت بعض الأسام في المتوسطة المزدوجة اللغة أما في سنة 1976هي سنة ميلاد المدرسة الجزائرية باستعادة لغتها وتجسيد التعريب في المتوسطة كما بلغت نسبة الأساتذة المعربين في هذه المرحلة 53.5 خلال موسم (1977-1978)

_ التعليم الثانوي كان مختلف عن المرحلة الابتدائية والمتوسطة حيث كتن يعاني من قلة المعرب فالمستعمر لم يسمح للجزائريين بمواصلة التعليم بقدر يمكنهم من ممارسته في التعليم الثانوي بعد الاستقلال

_ لقد تقاسمت الدول الاستعمارية الأوروبية البلاد العربية وفرضت عليها لغتها وحاولت طمس الثقافة العربية واجلال ثقافتها بشتى الطرق لكن الوعي المتنامي في هذه البلدان العربية أدى الى مكافحة الاستعمار وتحقيق الاستقلال والعودة الى اللغة العربية ولكن رغم زوال الاستعمار الا ان لغته لا تزال متداولة خاصة في الجامعات برغم ما تدعو اليه المجامع اللغوية من اعتماد اللغة العربية كالغة تدريس ولهذا فإن للتعريب أهمية عالمية ولغوية وقومية.

_الدفاع عن اللغة العربية هو في الواقع دفاع عن الوجود الحضاري المتميز للشخصية الوطنية وان سيادة أمتنا من سيادة لغتنا وتجسيد كياننا السياسي بقاء الأجيال المتعاقبة لا يمكن أن يمتلأ من خلال اللغة الوطنية ولذا حق لنا الخوف على لغتنا وما يتربص بها ويهدد كيانها ووجودها خاصة في عصر التكنولوجيا تشكل اللغة العربية أساس هوية الجزائريين, فهي مجرد رموز و أصوات لغوية نستعملها للتواصل بيننا بل لها قيمتها وثقافتها في قلب كل الجزائريين فهي لغة القرآن وهي اللغة التي تجمع كل المواطنين بتاريخهم ودينهم

_ وتعتبر الشخصية الجزائرية غنية ببعديها العربي والإسلامي وثرية بتكامل هذين البعدين لما يرمزان إليه من وفاء للقيم الحضارية ولذلك تبدو الشخصية الجزائرية مطالبة بإثبات إرادتها من أجل خلق تقاليد راسخة من النضال والتقدم وهذا ما يؤكد الميثاق الوطني.

_ ويرى المجتمع الجزائري أن الرجوع إلى أصالته وهويته لن يتم إلا من خلال الاستعمال الموسع للعربية وجعلها قادرة على تحقيق ذلك فالتعريب بالنسبة للجزائريين عنصر سياسي في هويته وشخصيته ومن هنا نشأ ذلك التلازم المنطقي والتاريخي بين العربية والوطنية إذ من الخطأ الفادح إلغاء أو فصل اللغة العربية عن المجتمع.

الملاحق

محتوى التقرير الذي أعدته اللجنة الوطنية للتعريب:

قامت اللجنة الوطنية للتعريب،وبشكل عاجل، بإعداد تقرير مطول يقع في ثلاث فصول ويتضمن مايلي:

الفصل الأول: يتضمن نظرة تاريخية تتناول قضية اللغة بشكل عام وأصل المشكلة اللغوية في بلادنا منذ الاستقلال الى1975 وتوضيح البعد التاريخي والنفسي والاجتماعي للتعريب وتحديد المبادئ والغايات والطرق والوسائل التي ينبغي أن يوضع التعريب في إطارها، باعتبار أن التعريب:

*قضية أساسية لا تنفصل عن القضايا الوطنية الأخرى ولا تقل أهمية عن العمليات المتعلقة باسترجاع السيادة .

*جزء من عقيدتنا الوطنية واختياراتنا الأساسية.

*ضرورة ثقافية يمليها الحصول على الاستقلال والحرص على ضمان استمرار وجودنا في المستقبل.

*عملية ثقافية موحدة لشخصية الفرد من جهة، ولشخصية المجتمع من جهة أخرى ترمي إلى النهوض بالثقافة القومية وتوحيد المشارب والاتجاهات باعتبارها الرابط الأقوى الذي يربط بين أفراد الأمة.

*شرط ضروري ودعامة أساسية للثورة الثقافية.

*اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، لذا لابد أن تكون لغة العمل حتى لا يكون هناك انفصام بين لغة الإدارة و الشعب

ويحدد نفس الفصل أهداف التعريب في الجزائر بمايلي:

-إيجاد الشروط الموضوعية التي تزيل مظاهر التناقض الثقافي لتحقيق التكامل والانسجام بين الأجيال المختلفة وإذابة الحواجز بين المتعلمين وغير المتعلمين والمسيرين والجماهير .

-القضاء على التناقض بين سياسة التكوين ومجالات الشغل حتى يتحقق الانسجام بين التعليم والوظائف

أما بالنسبة للطرق والوسائل التي أوصى بإتباعها فتتمثل في:

-أن يكون الأسلوب المتبع في تنفيذ سياسة التعريب جريئا وثوريا لا ينتظر الإمكانيات، إنما يسعى لخلقها.

-أن تكون الخطة شاملة ممتدة لكل الميادين وموجهة للإنسان ومحيطه وكل القطاعات.

-أن تحدد مراحل التعريب الزمنية وان يتبع سياسة التخطيط .

-أن يدرج التعريب ضمن مخططات التكوين العام مع إخراج اللغة عن عزلتها لتكون أداة وظيفية لا إضافية.

-أن يربط التعريب بالتوظيف والترقية في مختلف المناصب السياسية.

-تطوير وتنمية اللغة العربية وأساليب تدريسها.

أما **الفصل الثاني** فيتضمن تقييما عاما لتجربة التعريب في الإدارة والتعليم والتكوين في القطاعات الاقتصادية والشؤون الاجتماعية والتكوين في القطاع التربوي وتقييم آخر لتجربة تعريب الموظفين (العمال والمسيرين)، في ظل استمرار تكوين الإطارات في الداخل والخارج باللغة الفرنسية في كل القطاعات تقريبا وأهمها الصناعة، الزراعة، التجارة، السياحة، الأشغال، البريد، التخطيط، النقل، المالية والجمارك. مع تقييم عام لتجربة التعريب في المحيط والإعلام ومظاهر الحياة اليومية.

ويقترح **الفصل الثالث** خططا للتعريب وهي كما يلي:

-خطة مقترحة لتعريب الإدارة.

-خطة مقترحة لتعريب الحالة المدنية والمصالح المتعاملة مع الجمهور مع التدابير اللازمة لتحقيق الهدف.

-خطة مقترحة لتعريب المحيط مع التدابير اللازمة لتحقيق الهدف.

-خطة مقترحة لتعريب الموظفين مع التدابير اللازمة لتحقيق الهدف.

-الإجراءات التشريعية الواجب القيام بها.

وينتهي التقرير بخاتمة.[1]

وزارة
التعليم الأساسي
والشؤون الدينية

مديرية التعليم الأساسي

م ـ ت ـ للامتحانات

رقم

نقط الامتحان

بالمدرسة
ولي التلميذ :
الموقوف في ..... 19 ..... ولد سنة .....
قد اشترك بعدا في امتحان شهادة الأهلية بمركز .....
دورة ..... 19 ، وأحرز بعد على النقط التالية :

عربي وخط	/40	تاريخ	/20
تربية دينية	/20	جغرافيا فيزيا	/20
علوم وفرائض	/40	مشروم	/20
انشاء	/60	خياطة	/20
ترجمة نص	/60	رسم	/20
رياضيات وهندسة	/60	طبيعيا كيميا	/20
لغة أجنبية	/20	مبادئ دستور	/20
تربية بدنية	/20	المجموع	/300

نتيجة الامتحان :

مدير التعليم الأساسي

وزارة التعليم الأساسي والشؤون الدينية

مديرية التعليم الأساسي

مكان الصورة
غير الزامية

بطاقة التقدم
لامتحان الشهادة الأهلية للتعليم الأساسي
197 — 197

الاسم و اللقب :
عنوان التلميذ :
بلدية : ..... دائرة : ..... ولاية :

ابطال من طرف التلميذ

تاريخ الازدياد :
الحالة :
مركز الامتحان : ..... رقم التسجيل :

ملاحظة : يوجب احضار هذا الاستدعاء مع بطاقة التعريف و الشهادات المؤهلة لامتحان القبول - مستخرج ميلاد - بطاقة - قرار ترخيص بالمشاركة - بصفة عامة التسجيل بأي شكل كان ورقة أو شيء آخر عدا ما ذكر على مادة الامتحان

تملأ من طرف مديرية التعليم الأساسي :

حرر في 19
(أو أحل .....)

توقيع مسئول المتحانات

قرار مؤرخ فى 4 رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنـة 1971 يتضمن تدابير التعريب فى مؤسسات التعليم العـالي

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

ـ بمقتضى المرسوم رقم 68 ـ 588 المؤرخ فى 23 رجب عام 1388 الموافق 15 اكتوبر سنة 1968 والمتضمن احداث اختبار اجباري بالعربية فى كل الامتحانات والمسابقات التي تنظمها كليات الآداب والعلوم الانسانية والتكميليات الادبية ،

ـ وبمقتضى الامر رقم 71 ـ 2 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1390 الموافق 20 يناير سنة 1971 والمعدة بموجبه احكام الامر رقم 68 ـ 92 المؤرخ فى 28 محرم عام 1388 الموافق 26 ابريل سنة 1968 والقاضي باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم ،

يقـرر ما يلي :

البـــاب الاول

احكـــام عامـــة

المادة الاولى : يدرج تعليم اللغة العربية ابتداء من السنة الجامعية 1971 ـ 1972 فى جميع برامج الدروس العليا باللغات الاجنبية المنظمة فى مؤسـسات التعليم العالى والبحث العلمي .

المادة 2 : يتلقى الطلبة خلال مدتهم الدراسية تكوينا بالعربية بحيث يمكنهم فى نهاية دروسهم :

1) ان يندمجوا فى السير الشامل للتعريب ،

2) ان يكونوا قادرين على استعمال العربية كلغة عمل فى حياتهم المهنيةولا سيما بواسطة معرفة واسعة للمصطلحات التقنية المرتبطة بنوع التكوين المتبع .

البـــاب الثـــاني

تنظـــيم التعليم باللغـــة العربية

المادة 3 : يتم التعليم باللغة العربية تدريجيا فى مؤسسات التعليم العالي ، ويبتدىء من مستوى معرفة اللغة العربية الذي يكون عليه الطلبة عند دخولهم لهذه المؤسسات .

المادة 4 : يحدد العدد الاجمالي من ساعات الدروس والاشغال التطبيقية والاشغال الموجهة بالعربية والمدرجة في برامج التكوين الممنوح باللغات الاجنبية ، بثلاثمائة (300) ساعة في كل دراسة مقررة .

المادة 5 : ان ملازمة الطلبة لدروس العربية المدرجة في برنامج تكوينهم الزامية ويتم اثباتها ضمن نفس الكيفيات المتعلقة بالاشغال التطبيقية والاشغال الموجه والملتقيات .

الباب الثالث

برامج التعليم

المادة 6 : ان الدروس والاشغال التطبيقية والاشغال الموجهة بالعربية تلقى مباشرة باللغة العربية وتحت اشراف معلم متخصص في المادة التي هي موضوع التكوين .

المادة 7 : ان طلبة الآداب والعلوم الاجتماعية المسجلين في تعليم بلغات اجنبية يعفون ابتداء من نصف السنة الخامس او من ربع السنة السابع من اتباع الدروس باللغة العربية اذا كانوا يتابعون درسا يختارونه من بين الدروس الممنوحة في الاقسام المعربة المناسبة من الآداب والعلوم الاجتماعية .

الباب الرابع

الاختبارات في اللغة العربية

المادة 8 : يثبت التعليم باللغة العربية بواسطة اختبارات تدرج في الامتحانات التي تجرى كل ستة أشهر او كل ثلاثة اشهر .

الباب الخامس

لجنة التعريب الدائمة

المادة 9 : تحدث لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، لجنة دائمة لتعريب التعليم العالي .

المادة 10 : يعين اعضاء اللجنة الدائمة لتعريب التعليم العالي من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة 11 : يتخلص هدف اللجنة الدائمة في السهر على تطبيق التعليمات الوزارية .

قرار تعريب السنة الأولى من العلوم الاجتماعية والقانونية والادارية والسياسية وعلم الاجتماع

قرار يتضمن تعريب السنة الأولى من العلوم الاجتماعية ، والقانونية والادارية والسياسية ، وعلم الاجتماع ، والعلوم الاقتصادية . الشروع ابتداء من الموسم الجامعي القادم في توحيد لغة التعليم حسب برنامج زمني للقضاء على الثنائية الموجودة بالنسبة للعلوم الاجتماعية والانسانية وقصر تدريسها على اللغة العربية وحدها . (الدورة الثانية للجنة المركزية، تعميم استعمال اللغة الوطنية 30 ديسمبر 1979 . قرارات خاصة بقطاع التربية) .

ان الدولة تضمن حقوق العمال والموظفين ، وتوفر لهم كل الامكانيات التي تساعدهم عند الضرورة على التكيف مع هذه المرحلة ، وتمكنهم من الاسهام في انجاح هذه العملية الكبرى .

(الدورة الثالثة للجنة المركزية 03 ماي 1980 . مشروع تعميم استعمال اللغة الوطنية).

ـ عرض المبررات :

تم اتخاذ هذا القرار تطبيقا للقرارات الصادرة عن الدورتين الثانية والثالثة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني . وكان هذا القرار ناتجا عن المناقشات الواسعة التي جرت خلال السنة الماضية الحاسمة قبل وبعد انعقاد الندوة الوطنية للتكوين العالي ، والتي كانت تتعلق بتعميم استخدام اللغة الوطنية على مستوى التكوين العالي .

وتهتم بعض التدابير المتخذة التدريس المكثف للغات الأجنبية حيث أصبح من الواجب تعلمها للتقدم في الدراسات ويساهم ذلك في توحيد تكوين الطلبة وفي تحسين نوعيته بفسح مجال الوثائق الأجنبية أمامهم .

لقد روعيت الحالات الخاصة أو ذات الطابع الانتقالي حتى يكون التقدم العادي في الدراسات مضمونا ومثال ذلك : المواد الرياضيات أو علم الاحصاء التي لا تزال تدرس باللغة الأجنبية في التعليم الثانوي ، حالة الطلبة الذين يعيدون السنة الأولى من العلوم الاجتماعية والانسانية وعلم جدا .

2) ـ تكتسي الأحكام المتعلقة بالمدرسين أهمية أساسية ، فهي تهدف الى وضع أسس لتدريب تدريجي ومخطط لطاقاتنا التكوينية . وليس المراد تطبيق سياسة تدريب تصفية ، ان مفتاح النجاح يكمن في مشاركة المدرسين مشاركة حرة وواعية وكذا في قدرة الدولة على خلق الظروف التي تساعد على قيام المجهود المطلوب من الأسرة الجامعية .

ان الأساتذة أشاروا بحق الى المأزق الذي قد يؤول اليه التناقض الموجود بين تقدم التدريب في التكوين ماقبل الجامعة وبين أي انعدام مخطط منتظم لتدريب المكونين .

وستبقى خلال هذه السنة ولمدة ـ فجوة تكون مصدر صعوبات الا أنه يمكن التغلب عليها بالعمل اذا ماجعلنا من تدريب السنة الأولى من العلوم الاجتماعية والانسانية مناسبة لمواجهة مشكل التدريب المتتالي للمكونين بصورة منهجية .

قائمة المصادر
والمراجع

- **قائمة المصادر باللغة العربية:**

1. **المطبوعات باللغة العربية:**

- خطاب الرئيس هواري بومدين خلال مادبه عشاء بحضور الرئيس الفرنسي جيسكار جريدة الشعب
- خطاب الرئيس هواري بومدين في افتتاح الندوة الوطنية للتعريب جريدة الشعب ع 35-26 , 11 افريل 1975.
- وزارة التعليم الابتدائي والثانوي بيانات احصائية 1971-1972 ع 11
- وزارة التعليم الابتدائي والثانوي الجزائر 1973
- وزارة التعليم الابتدائي والثانوي بيانات إحصائية 1979-1980 ع 18
- خطاب الابراهيمي في اختتام الندوة الوطنية للتعريب جريدة الشعب عدد 60-35 23 ماي 1975.

2. **المصادر باللغة العربية:**

- ابن المنظور لسان العرب طبعة 01 بيروت 1972
- الابراهيمي احمد طالب، مذكرات جزائري, 1965-1978 جزء 02 دار القصبة الجزائر, 2008.
- ابن الدوايمية، عبد الرحمان سلامة، التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع. الجزائر 1981.
- محم د البشير الابراهيمي، اثار الأمم محمد البشير الابراهيمي صحيفة البصائر جزء 03

3. **المراجع باللغة العربية:**

- عبد الرحمان سلامة ابن الدوايمية، التعريب في الجزائر، من خلال الوثائق الرسمية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي 1976.
- علي القاسمي، عالم المصطلح اسسه النظرية، مكتبة لبنان 2008.
- صالح بلعيد، في قضايا فقه اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية 1991.
- حسين قارئ، وسائل الاعلام في نشر اللغة العربية دار الكتب العلمية 1999.
- مصطفى عاشور، اللغة العربية من خلال الصحف، مجمع اللغة العربية الشارقة 2008.
- عبد الله الركيبي، الفروكوفونية مشرقا ومغربا جزء 01 دار الكتاب العربي.

- الطاهر زرهواني، التعلم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية سنة 1994
- محمد العرجون، النظام التربوي الجزائري طبعة 01, دار المنار 2007
- عبد القادر فضيل، نظام التعليم في الجزائر
- عدنان مهدي، التعليم في الجزائر أصول وتحديات، دار المثقف للنشر والتوزيع.
- علي حمدان، إشكالية الهوية المركز العربي للدراسات جزء 01
- عثمان سعدي، قضية التعريب في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري 1984
- مولود قاسم، العربية وأساليب النهوض بها في الجزائر مجمع اللغة العربية الأردن 2008
- عبد الكريم خليفة، اللغة العربية والتعليم في العصر الحديث المجلس الأعلى للغة العربية 2005
- عبد الله شريط، اللغة والتراث طبعة 01 دار المعرفة 2010
- احمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981
- سعد الله أبو قاسم، أبحاث واراء في تاريخ الجزائر جزء 05 طبعة 01 دار الغرب الإسلامي لبنان 2005
- سعد الله أبو قاسم، أفكار جامحة طبعة 02 دار الغرب الإسلامي لبنان 2005
- احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المطبعة الإسلامية بالجزائر 2001.
- لونيس رابح، رؤساء الجزائر في الميزان دار المعرفة الجزائر 2009.
- احمد ناشف، تعريب التعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي والطرح الأيديولوجي، مؤسسة كنوز الحكمة.
- تركي العمامرة، الشيخ ابن باديس، رائط الإصلاح الإسلامي والتربية طبعة 05 المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار الجزائر 2001.
- محمد العربي، الغزو الثقافي في الجزائر 1962-1982 المؤسسة الوطنية الجزائر 1986.
- المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر المركز العربي للأبحاث.
- ناصر الدين سعيدوني، المسألة الثقافية في الجزائر المركز العربي في الجزائر.

4. المراجع المترجمة بالعربية:

- الابراهيمي أحمد طالب، حنفي بن عيسى من تصفية الاستعمار الى الثروة الثقافية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1972.

- طالب الابراهيمي خولة، ترجمة محمديحياتن، الجزائريون والمسألة اللغوية، مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري دار الحكمة، الجزائر 2007.

5. الاطروحات:

- رتيبة صبحي، مساهمة في دراسة قضية التعريب بين الوقائع والوثائق، أطروحة ماجستير معهد علم الاجتماع جامعة الجزائر 1996-1997.
- محمد بومالي، التعريب في الجزائر من خلال تجربة معهد علم الاجتماع أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر 2001.
- مغزاوي لقمان، ازمة الهوية في السياسة التعليمية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية اشراف عقيلة ضيف الله جامعة الجزائر 2004-2005
- بودريع صبرينة، الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر رسالة ماجستير في التاريخ، اشراف الدكتور عبد الكريم بوصفصاف قسنطينة -منتوري- 2008-2009.
- وليد بلال، التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية (1962-1988) رسالة ماجستير في التاريخ اشراف بشير سعيدوني، جامعة الجزائر 02 2016-2017

6. المعاجم:

- الفيروز الابادي القاموس المحيط دار الجيل بيروت جزء 01
- فؤاد اقزام البستاني، منجد الطالب دار النشر
- المنجد في اللغة طبعة 27 1984.

الملخص:

إن التعريب في الجزائر قد تم تبنيه نتذ الاستقلال من قبل القيادة السياسة الوطنية من خلال ما يعرف بالثورة الثقافية التي من بين أهدافها استرجاع اللغة العربية وعطاءها مكانتها الطبيعية داخل المجتمع الجزائري فتجربة التعريب في الجزائر كانت اعمق وأطول نفساً, فهو مشروع وطني أعتمدته الدولة من أجل أن تكون اللغة العربية لغة علم حيث كانت المدرسة احدى أهم الوسائل الداعمة للتعريب من خلال اعتمادها على مجموعة من البرامج متحدية بذلك الظروف الصعبة التي خلفتها فرنسا وبالتالي ساهمت هذه السياسة في الحفاظ على احدى المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري الا وهي اللغة العربية حيث ان التعريب ساهم في ترسيخ المقومات الشخصية للمجتمع الجزائري بداية من المحرك الأساسي له وهو المدرسة والتي لعبت دورا فعالا في دعم هذه السياسة

الكلمات المفتاحية :التعريب ،اللغة العربية،الهوية الوطنية ،الشخصية الوطنية

Abstrac:

Arabization in Algeria has been adopted since independence. The political leadership is working to restore the Arabic language to its place within Algerian society. The experience of Arabization was longer and longer.
A national project adopted by the state in order for the Arabic language to be a language, and the school was one of the most important supporters of Arabization through its reliance on defiant programs. The difficult conditions left by France, and thus this policy contributed to preserving one of the political elements

Key words : Arabization ,Arabic language ,NATIONL IDENTITY , NATIONL PERSONALITY